

E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2004/13
17 February 2004

ARABIC
Original: ENGLISH AND SPANISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة الستون
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تنظيم أعمال الدورة

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن
حالة حقوق الإنسان في كولومبيا*

* يعمّم هذا التقرير بجميع اللغات الرسمية. أما المرفقات فتعمّم باللغات التي قُدمت بها فقط.

(A) GE.04-10991 270204 020304

موجز

هذا التقرير المقدم من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن كولومبيا يغطي سنة ٢٠٠٣ ويمثل استجابة لطلب لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والخمسين.

السياق الوطني وديناميات الصراع المسلح الداخلي

لقد كان تطور الصراع المسلح الداخلي ومشاكل المديونية والعجز في المالية العامة، فضلاً عن السياسة التشريعية، بمثابة تحديات جديدة للبلد. فقد شهدت الأشهر الأولى من السنة حالة اضطراب داخلي، طبقت في سياقها تدابير لحفظ النظام العام وتقييدات للحقوق والحريات الأساسية، وبخاصة في "مناطق إعادة التأهيل والتجميع". وعمدت الحكومة إلى زيادة العمليات التي ترمي إلى الحفاظ على النظام العام أو إعادة إرسائه، في سياق سياسة "الأمن الديمقراطي". واشتد القتال بين قوات الأمن والجماعات المسلحة غير الشرعية، وبخاصة المغاورين، مع تفهقر المغاورين إلى المناطق الريفية التقليدية ولجوئهم إلى أعمال الإرهاب عند مواجهتهم ضغطاً متزايداً من قوات الأمن. واستمرت الجماعات المسلحة غير الشرعية في تمويل أنشطتها من خلال ممارسة الاختطاف والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

وأثناء السنة، ومع أن شعبية الرئيس، كما انعكست في استفتاءات الرأي العام، ظلت مرتفعة، لوحظت درجة أعلى من التوتر والاستقطاب في المجتمع الكولومبي. ورُوِّجت الحكومة لإجراء استفتاء على الدستور، وهو استفتاء أُجري فعلاً في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، لإدخال تغييرات ذات طابع سياسي واقتصادي على الدستور. وأظهرت النتائج الأولية للاستفتاء أن جميع الاقتراحات تقريباً لم تلل الحد الأدنى اللازم من تأييد المصوتين للموافقة عليها (ويبلغ هذا الحد الأدنى ٢٥ في المائة من المصوتين الذين يحق لهم التصويت)؛ وإن كان القرار النهائي للسلطات ما زال معلقاً. وتبينت تعددية البلد السياسية من نتائج الانتخابات المتعلقة بالمحافظات والانتخابات البلدية التي جرت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. فقد تسنى إجراء الاستفتاء والانتخابات على الرغم من تهديدات وهجمات الجماعات المسلحة غير الشرعية، وذلك بفضل التدابير التي اتخذتها الحكومة. وبعد الانتخابات، شرع الرئيس في إحلال وزراء جدد محل بعض أهم وزرائه لكي يقوموا بإدخال تغييرات في المستويات العليا لقوات الأمن. وعمدت الحكومة وقطاع كبير من الجماعات شبه العسكرية إلى زيادة الاتصالات والحوار بينهما الذي كان قد بدأ في سنة ٢٠٠٢، ووقَّع الجانبان، بعد إعلان وقف لإطلاق النار، اتفاقاً في تموز/يوليه ٢٠٠٣ يقضي بالقيام بعملية تسريح تدريجية تنتهي في نهاية سنة ٢٠٠٥. أما في ما يتعلق بجماعات المغاورين، فلم يسجل أي تقدم في الحوار معها. وفي إعلان تموز/يوليه الذي وُقِّع في لندن، أعربت مجموعة من ٢٤ بلداً عن تأييدها للحكومة بقوة، في إطار بعض التحفظات. فقد حثت هذه البلدان، بوجه خاص، على تنفيذ توصيات مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بصفة عاجلة، وعلى اعتماد تدابير ضد الإفلات من العقاب وضد التواطؤ مع الجماعات شبه العسكرية.

سياسة الدولة ومتابعة التوصيات الدولية

تطور الحوار بين مكتب المفوض السامي في كولومبيا والحكومة، وبخاصة مع نائب رئيس الجمهورية، ومع كيانات حكومية أخرى، سعياً إلى التشجيع على تنفيذ التوصيات. وتحققت بعض أوجه التقدم، ولكن تنفيذ غالبية التوصيات لم يكن قد تحقق وقت الانتهاء من إعداد هذا التقرير. وكان من الممكن، بوجه عام، ملاحظة أن التوصيات لم تُدمج بطريقة متسقة في سياسات الحكومة. وأثرت التدابير المتخذة في سياق "الأمن الديمقراطي" بوجه خاص على جدول الأعمال التشريعي وعلى تصرفات قوات الأمن والأجهزة القضائية والأجهزة الرقابية. وأحاط مكتب المفوض السامي في كولومبيا علماً بما أُطلق عليه "النظام الأساسي لمكافحة الإرهاب" الذي وُفق عليه في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وهو قرار مخالف للتوصيات الصريحة الصادرة عن المفوض السامي وعن الأجهزة الدولية المختصة الأخرى. وقد استطاعت الحكومة أن تمد نطاق وجود قوات الأمن بحيث أصبح يشمل جميع بلديات البلد تقريباً. إلا أن بعض المناطق التي أصبح وجود قوات الأمن فيها أكبر من ذي قبل ظلت تعاني من مشاكل خطيرة تتعلق بقابليتها لأن تُحكم وبالنظام العام. فالتعزيز العسكري لم يقترن به تعزيز المؤسسات المدنية. وكان هناك ميل إلى اعتبار كل أشكال العنف أعمالاً إرهابية، وإلى إنكار وجود صراع مسلح داخلي وضرورة تطبيق القانون الإنساني الدولي بالتالي. فالتدابير التي أُتخذت ضد نشاط الجماعات شبه العسكرية وصلاتها بالموظفين العموميين لم تُظهر تحقيق نتائج كبيرة بدرجة كافية.

وظلت التدابير المتخذة ضد الإفلات من العقاب تحقق نتائج ملموسة قليلة. فقد طبقت الحكومة، في سياستها المتعلقة بتسريح أعضاء المنظمات المسلحة غير الشرعية، قواعد تمنح مزايا قضائية، واقتُرحت مشاريع تثير تساؤلات بشأن الإفلات من العقاب والحق في كشف الحقيقة وتحقيق العدل وجبر الضرر. واتسمت المقترحات التشريعية للحكومة، بوجه عام، بتغليظ عقوبات السجن وبالنص على جرائم جديدة، كما اتسمت بإضعاف الضمانات الدستورية والقانونية. ولوحظ أيضاً تزايد الصعوبات في ممارسة الرقابة المستقلة والتهيئة. وسُجل اتخاذ إجراءات إيجابية في ما يتعلق بتدابير الوقاية والحماية. إلا أن الصعوبات مستمرة في ما يتعلق بتقييم المخاطر وفعالية التدابير المتخذة. ولوحظ اتخاذ إجراءات إيجابية في ما يتعلق بتدمير الألغام المضادة للأفراد. كما زاد الإنفاق العام على التعليم والصحة ولكن فجوة انعدام المساواة لم تقل، ولم تستفد أشد قطاعات المجتمع حرماناً استفادة متناسبة. ولم تمثل الجماعات المسلحة غير الشرعية أدنى امتثال لتوصيات المفوض السامي في ما يتعلق بالصراع المسلح، والتقييد بالقانون الإنساني الدولي، واحترام حقوق الإنسان.

القانون الإنساني الدولي: خروقاته من العناصر الفاعلة المسلحة

وفقاً للأرقام الرسمية، تضاءلت أعداد عمليات القتل والمذابح والاعتداءات على السكان المدنيين والهجمات العشوائية وعمليات أخذ رهائن وأعمال الإرهاب وعمليات التهجير القسري الجديدة. إلا أن معدلات هذه الخروقات ظلت عالية. وظل السكان المدنيون هم الأشد تأثراً في المناطق الواقعة تحت نفوذ الجماعات المسلحة غير الشرعية. واستمر تسجيل خروقات بشأن استخدام الألغام المضادة للأفراد، وبخاصة من جانب القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني، وتجنيد الجماعات المسلحة غير الشرعية قاطبة لأفراد قُصراً. وواصل المغاورون، وبخاصة القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، استراتيجيتهم المتمثلة في

ترويع السكان المدنيين، وارتكاب أعمال الإرهاب والاختطاف. ولم ترفض القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي الموافقة على إطلاق سراح رهائنها دون شرط فحسب، بل إنها قتلتهم في بعض الحالات.

ولم تتقيد الجماعات شبه العسكرية الرئيسية، في معظم مناطق البلد، بالالتزام الذي قطعته على نفسها إزاء الحكومة بأن توقف أعمال القتال. واستمر تسجيل انتهاكات، من بينها ارتكاب مذابح وعمليات قتل وتهجير، فضلاً عن تجنيد قُصَّر. واستُنكرت الانتهاكات المتعلقة بعدم احترام مبدأ التمييز، ومن بينها حالات استُخدمت فيها المدافع الرشاشة وعمليات القتل عشوائياً، وعُزيت هذه الانتهاكات إلى أفراد من العسكريين. وأثرت الإجراءات المتخذة لقطع الإمدادات عن المغاوير على السكان المدنيين في بعض الحالات.

حالة حقوق الإنسان

ظلت حالة حقوق الإنسان في كولومبيا حرجة. ففي خلال السنة، سجل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في كولومبيا شكاوى بشأن انتهاكات الحق في الحياة، وفي السلامة البدنية، وفي التمتع بالأمن وبالحرية الشخصية، وفي اتباع الإجراءات القانونية الواجبة والحصول على الضمانات القضائية، وفي استقلال النظام القضائي ونزاهته، وفي احترام الخصوصية والحميمية، وكذلك الحريات الأساسية المتعلقة بالتنقل والإقامة والرأي والتعبير، والحقوق السياسية. وظل مكتب المفوض السامي في كولومبيا يتلقى، بأعداد متزايدة، شكاوى بشأن انتهاكات يتحمل المسؤولية المباشرة عنها موظفون عموميون، وبخاصة قوات الأمن، بالاشتراك مع مكتب النائب العام في أحيان عديدة. وكان من دواعي القلق حدوث زيادة في أعداد الشكاوى المتعلقة بالاحتجاز التعسفي أو غير القانونية، وحالات الاختفاء القسري، وحالات الإعدام خارج النظام القضائي، وانتهاكات الحق في اتباع الإجراءات القانونية الواجبة والحق في الحميمية.

وحدثت زيادة في عدد الشكاوى المتعلقة بالتعذيب وسوء المعاملة. كما استُنكرت حالات شتى انطوت على مسؤولية الدولة في ما يتعلق بحدوث تقصير أو في ما يتعلق بالتواطؤ بين الموظفين العموميين والجماعات شبه العسكرية. وكان للصراع المسلح، وبخاصة سلوك العناصر الفاعلة المسلحة غير الشرعية، تأثير سلبي على حالة حقوق الإنسان وأدى إلى تفاقم الأوضاع واستنزاف الموارد التي كانت موجودة لدى الدولة من أجل التصدي بكفاءة للمشاكل القائمة. واستمر تأثر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بوجود فجوة كبيرة في توزيع الثروة، والفقر المدقع، والاستبعاد، والظلم الاجتماعي.

حالة الفئات الضعيفة بوجه خاص

على الرغم من حدوث نقصان في عمليات قتل الزعماء النقابيين، ظلت حالة المدافعين عن حقوق الإنسان والزعماء النقابيين حرجة. فقد استمرت معاناة الجماعات الإثنية من التمييز ومن انتهاكات حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأدى الصراع المسلح الداخلي إلى تفاقم حالة السكان الأصليين والكولومبيين الأفارقة، مع حدوث زيادة في العنف الانتقائي على يد الجماعات المسلحة غير الشرعية. وعلى الرغم من بذل بعض الجهود التشريعية وتوقيع الاتفاق الوطني للمساواة بين الجنسين، استمرت أشكال التمييز والاستبعاد والعنف ضد المرأة بسبب جنسها، وبخاصة في سياق الصراع المسلح الداخلي. واستمر تأثر حقوق الإنسان لعدد كبير من الأطفال

بانعدام الإنصاف الاقتصادي والاجتماعي، والفقر المدقع، والعنف المتري والجنسي، واستغلال العمل، فضلاً عن الصراع المسلح الداخلي.

وظلت حالة الصحفيين مزعزعة وتنم عن تقييدات في ما يتعلق بممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير والحصول على المعلومات، وبخاصة بسبب أفعال الجماعات المسلحة غير الشرعية. وقد تراجع في سنة ٢٠٠٣ الاتجاه المتزايد لعمليات التهجير القسري، ولكن معدلات تلك العمليات ظلت مرتفعة. وسُجّلت انتكاسات في السياسات المتعلقة باتخاذ تدابير للتمييز الإيجابي. وتأثر أيضاً بالصراع المسلح الداخلي موظفو البلديات والمحافظات (العُمد، وأعضاء مجالس البلديات، وأمناء المظالم المحليون)، وأعضاء الاتحاد الوطني، والموظفون القضائيون، ورجال الدين.

التوصيات

يقدم المفوض السامي سلسلة من التوصيات المحددة ذات الأولوية لسنة ٢٠٠٤، اقتناعاً منه بأن تطبيقها من شأنه أن يسهم مساهمة ملحوظة في تحسين الحالة في كولومبيا. وتشمل التوصيات المسائل الهامة المتعلقة بالوقاية والحماية، والصراع المسلح الداخلي، وسيادة القانون والإفلات من العقاب، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، والترويج لثقافة حقوق الإنسان، وما يقدمه مكتب المفوض في كولومبيا من خدمات استشارية ومن تعاون تقني. وملتقو هذه التوصيات هم سلطات الدولة، والجماعات المسلحة غير الشرعية، والقطاعات التي تمثل المجتمع المدني، والمجتمع الدولي.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٦	٤-١ مقدمة
٧	١٥-٥ أولاً - السياق الوطني وديناميات الصراع المسلح الداخلي
١٠	٤٠-١٦ ثانياً - سياسات الدولة ومتابعة التوصيات الدولية
١٦	٦٥-٤١ ثالثاً - القانون الإنساني الدولي: خروقاته من العناصر الفاعلة المسلحة
٢١	٨٤-٦٦ رابعاً - حالة حقوق الإنسان
٢٦	١٠٢-٨٥ خامساً - حالة الفئات الضعيفة بوجه خاص
٣١	١٣١-١٠٣ سادساً - التوصيات

Annexes

٣٩ Status of implementation of the recommendations formulated by the United Nations High Commissioner for Human Rights in his 2003 report on the human rights situation in Colombia in 2002	-I
٤٧ Representative cases of human rights violations and breaches of international humanitarian law	-II
٥٥ Legislative policy	-III
٦٢ Activities of the office in Colombia of the United Nations High Commissioner for Human Rights	-IV

مقدمة

١ - لقد تابعت لجنة حقوق الإنسان مع القلق منذ عدة سنوات حالة حقوق الإنسان في كولومبيا. وانعكس هذا القلق في بيانات متتالية أدلى بها رئيس اللجنة. وفي عام ١٩٩٦، طلبت اللجنة إلى مفوضية حقوق الإنسان إنشاء مكتب في كولومبيا، استجابة لدعوة من حكومة كولومبيا.

٢ - وأنشئ مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في كولومبيا في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. بموجب اتفاق بين حكومة كولومبيا ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان آنذاك. وتقضي أحكام الاتفاق بأن يقوم المكتب بمراقبة الحالة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بغية إسداء المشورة للسلطات الكولومبية بشأن صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج والتدابير الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، في ظل الأوضاع الراهنة المتصرفة بالعنف والصراع المسلح الداخلي في البلد. ويتسنى بذلك للمفوض السامي أن يقدم إلى اللجنة تقارير تحليلية في هذا الشأن. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، مُدِّد العمل بأحكام الاتفاق، بناء على اقتراح الرئيس أوريبي، لمدة ٤ سنوات حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٣ - وأكد من جديد رئيس لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثامنة والخمسين، المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، في بيان أدلى به بشأن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا، أن مكتب المفوض السامي في كولومبيا "يقوم بدور حيوي في التصدي لما يجري ارتكابه في كولومبيا من انتهاكات لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي"، وطلب إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان أن يقدم "تقريراً مفصلاً يتضمن تحليلاً تجريه مفوضيته لحالة حقوق الإنسان في كولومبيا".

٤ - وقد واصل مكتب المفوض السامي في كولومبيا أداء مهامه المتعلقة بالرصد وتقديم المشورة والتعاون التقني، فضلاً عن ترويج حقوق الإنسان ونشرها. وفي هذا الإطار، قام المكتب بأكثر من ١٦٠ بعثة ميدانية، وتلقى ما يربو على ٩٠٠ شكوى مقبولة. وشارك المكتب في أنشطة عديدة تتعلق بإسداء المشورة للحكومة، ولغيرها من كيانات الدولة، وللمجتمع المدني. وكان محور التركيز الرئيسي للتعاون التقني هو توصيات المفوض السامي، وقد بُدلت فيه محاولة للتشجيع على مشاركة المؤسسات الوطنية بنشاط بغية تعزيز احترام حقوق الإنسان وحمايتها وضمانها. وشارك المكتب في عدة أنشطة ترويجية من أجل الجمهور بوجه عام ومن أجل وسائل الإعلام. وواصل إنتاج سلسلة من المنشورات المتعلقة بحقوق الإنسان، وبلغ عدد المنشورات التي وُزعت في شتى أنحاء كولومبيا ١٠٠.٠٠٠ منشور^(١). وواصل المكتب أيضاً تطوير الحوار مع الممثلات الدبلوماسية للبلدان المهتمة. ويغطي هذا التقرير الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ويستند إلى المعلومات التي جمعها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في كولومبيا، إما مباشرة أو من خلال اتصالاته. ثم قام المكتب بتحليل المعلومات التي جُمعت من خلال الاتصالات، وهي معلومات كانت الاتصالات مع سلطات الدولة والحكومة ذات أهمية خاصة فيها. وثمة ٤ وثائق مرفقة بهذا التقرير: الأولى تتعلق بمتابعة التوصيات الدولية؛ والثانية تغطي انتهاكات حقوق الإنسان وخروقات القانون الإنساني الدولي؛ وتعلق الثالثة بالسياسة التشريعية؛ أما الأخيرة فهي تتعلق بأنشطة الرصد وإسداء المشورة والترويج والتعاون التقني التي قام بها مكتب المفوض السامي في كولومبيا.

أولاً - السياق الوطني وديناميات الصراع المسلح الداخلي

٥- خلال سنة ٢٠٠٣، كان تطور الصراع المسلح الداخلي والقضايا الخطيرة المتعلقة بالمدىونية، والعجز في المالية العامة، والسياسة التشريعية، بمثابة تحديات جديدة لهذا البلد. وبينما أظهرت استفتاءات الرأي العام أن رئيس الجمهورية ظل يحظى بدرجة عالية من الشعبية، أظهر المجتمع المدني مستوى مرتفعاً من الاستقطاب في ميادين شتى. وفي خلال السنة، كانت هناك أوقات زادت فيها التوترات بين كبار مسؤولي الحكومة والدولة من جهة، وقطاعات منظمات المجتمع المدني من جهة أخرى.

٦- وقد كان هدف الحكومة هو استعادة سيطرتها على أقاليم البلد وإبقاء الطرق خالية من المماريس غير القانونية ومن الهجمات بالمتفجرات، وهي الوسائل التي كثيراً ما يستخدمها المفاورون. ولذلك فقد زادت أعداد العسكريين وأفراد الشرطة، ومن بينهم من يسمون "الجنود الفلاحين" أو "جنود قريتي"، وتضاعفت العمليات الرامية إلى حفظ أو إعادة النظام العام وذلك كجزء من "سياسة الأمن الديمقراطي". وبحلول نهاية سنة ٢٠٠٣، كانت الشرطة الوطنية موجودة في جميع بلديات البلد تقريباً. كما أنشئت وحدات وقواعد عسكرية جديدة في العديد من مناطق البلد الاستراتيجية.

٧- وأثناء سنة ٢٠٠٣، اشتد القتال بين قوات الأمن والجماعات المسلحة غير الشرعية، وبخاصة المفاورين. ووقعت اشتباكات بصفة رئيسية في محافظات أنتيوكيا، وكوندنماركا، وسانتاندر، ونورتي دي سانتاندر، والقطاع الجنوبي من بوليفار، وغوافياري، وكوكيتا. ووفقاً لأرقام رسمية صادرة عن وزارة الدفاع، تكبدت الجماعات المسلحة غير الشرعية جميعها، وبخاصة القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، أعداداً أعلى من الخسائر في الأرواح ومن الإصابات ومن عمليات الأسر. وكان لهذه المجاهدة تأثير كبير على السكان المدنيين. وفي مواجهة تزايد الضغط من جانب قوات الأمن، تدهورت جماعات المفاورين إلى مناطقها التقليدية بدرجة أكبر والتي لا يسهل الوصول إليها. ووسعت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي وحيث التحرير الوطني نطاق تحالفهما الاستراتيجي والعسكري في مناطق عديدة من إقليم البلد. وواصلت الجماعات المسلحة غير الشرعية تمويل أنشطتها من خلال الاختطاف، وفرض "ضرائب" على الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وإدارة مختبرات معالجة المخدرات، وحراسة وصيانة مطارات سرية لتحميل وتفريغ المؤثرات العقلية أو المواد الخام من أجل تصنيعها، وتصدير المخدرات مباشرة في بعض الحالات.

٨- وواصلت الحكومة وضع سياسات ترمي إلى إعادة تشكيل الدولة، وتحقيق "الأمن الديمقراطي" والانتعاش الاقتصادي. وسعيًا إلى بلوغ هذه الغاية، قُدمت مشاريع قوانين عديدة إلى الكونغرس، بعضها يرمي إلى إعادة تشكيل الدستور ويرمي بعضها الآخر إلى إدخال تعديلات على التشريعات القائمة حالياً. وشكّلت مشاريع قوانين كثيرة منها تحديات جديدة لتعزيز سيادة القانون، والرقابة المدنية على قوات الأمن، والاحترام الفعال لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي. وساهمت عدة من هذه المقترحات الحكومية في استقطاب المجتمع الكولومبي بشأن مواضيع من قبيل مكافحة الإرهاب واتخاذ تدابير للتغلب على الصراع المسلح الداخلي.

٩- وأثناء الأشهر الأولى من هذه السنة، ظل البلد يعيش تحت "حالة طوارئ"، فُرضت بموجب المرسوم ١٨٣٧ الصادر في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٢. واستُخدم ذلك كأساس لاتخاذ تدابير عديدة للسيطرة على النظام العام وإقامة مناطق جغرافية خاصة تسمى "مناطق إعادة التأهيل والتجميع" في محافظات أراوكا وسوكري وبوليفار. وأدى تطبيق هذه التدابير إلى تقييد الحقوق والحريات الأساسية، وإلى اعتقالات جماعية، وإلى شن غارات. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، وضعت المحكمة الدستورية نهاية لحالة الطوارئ بإعلان أن تمديدها مرة ثانية يتعارض مع الدستور.

١٠- وتركز معظم الأنشطة السياسية في هذه السنة حول الدعوة إلى إجراء استفتاء وحول إجراء ذلك الاستفتاء في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، وهو ما انطوى على طرح ١٥ اقتراحاً لتعديل الدستور على الجمهور المصوّت. وقد شملت هذه الاقتراحات طائفة واسعة من القضايا: تبدأ من فقدان الحقوق السياسية لمن يدانون بتهمة ارتكاب جرائم ضد أملاك الدولة، وتصل إلى وضع حد لمستوى المعاشات التقاعدية والمرتبات التي تُدفع من أموال الحكومة، وإلغاء بعض مكاتب المراقب المالي البلدي، وتطبيق تدابير ترمي إلى ترشيد الإنفاق العام. وقد تعقدت عملية إحصاء الأصوات وفي شهر كانون الأول/ديسمبر لم تكن النتيجة النهائية قد عُرفت بعد. إلا أن البيانات الأولية أشارت إلى أن جميع المقترحات تقريباً لم تنل عدد الأصوات المطلوب (٢٥ في المائة من مجموع أصوات المصوتين الذين يحق لهم التصويت).

١١- وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، أجريت انتخابات لاختيار المحافظين والعُمد والنواب وأعضاء مجالس البلديات وأعضاء المجالس المحلية. وبفضل جهود خاصة بذلتها الدولة، استطاعت غالبية المواطنين أن تمارس حقوقها السياسية بدون أن تواجه مصاعب كبيرة. ومع ذلك، قُدمت شكاوى بشأن ارتكاب تجاوزات انتخابية. وانعكست في نتائج الانتخابات تعددية البلد السياسية، بالنظر إلى فوز عدة مرشحين مستقلين أو من يسار الوسط. وقد كانت الأصوات التي حصل عليها العديد من المرشحين المستقلين أو الذين ينتمون إلى يسار الوسط أفضل من تلك التي حصل عليها مرشحون يؤيدون الحكومة. ومن أمثلة ذلك الهامة فوز مرشحين يمثلان يسار الوسط بمنصب العمدة في منطقة العاصمة بوغوتا وبمنصب المحافظ في محافظة فالي. وفي أثناء الأسابيع التالية للانتخابات التي دامت يومين، قام رئيس الجمهورية بتغيير وزيري الداخلية والعدل، ووزير الدفاع، ووزير البيئة، وذلك كجزء من استراتيجيته لتحسين العلاقات بين الحكومة والكونغرس وبين المدنيين والقوات العسكرية. وفي ظل قضايا داخلية وبعض فضائح الفساد، أجرى الرئيس أيضاً تغييرات واسعة النطاق على مستوى كبار الضباط في صفوف قوات الأمن.

١٢- وواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم والتعاون لكولومبيا في مختلف الميادين. وكان من المهم في هذا الصدد مشاركة ٢٤ بلداً، مع وجود عدة منظمات متعددة الأطراف من بينها الأمم المتحدة، في الاجتماع الدولي الذي عُقد في لندن في تموز/يوليه ٢٠٠٣. وقد أحاطت البلدان المشاركة علماً مع التأييد بالالتزام الذي تعهدت به حكومة كولومبيا ويقضي بأن تنفذ توصيات مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وحثت حكومة

كولومبيا على أن تنفذ بصفة عاجلة هذه التوصيات وأن تتخذ تدابير فعالة ضد الإفلات من العقاب وضد تواطؤ الموظفين العموميين مع الجماعات المسلحة غير الشرعية، وبخاصة مع الجماعات شبه العسكرية. ولم يُسجَل حتى وقت الانتهاء من إعداد هذا التقرير حدوث أي تقدم كبير بشأن متابعة الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة في لندن.

١٣ - وفي أثناء السنة، تكثفت الاتصالات والمحادثات بين الحكومة وعدد كبير من الجماعات شبه العسكرية. وفي أعقاب إعلان وقف لإطلاق النار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وتحديد مرحلة استكشافية ترمي إلى الجمع ما بين الحكومة والمجموعات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس، وُقِع في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣ اتفاق "سانتا في دي راليتو". وبموجب ذلك الاتفاق، اتفق الطرفان على التسريح الكامل لقواتهما شبه العسكرية بحلول سنة ٢٠٠٥. وبالرغم من الالتزام بوقف إطلاق النار، لا بد من ملاحظة استمرار حدوث أعمال عنف من جانب أفراد الجماعات شبه العسكرية أثناء السنة ضد السكان المدنيين. وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت عملية التسريح باحتفال في ميدلين سلّمت فيه مجموعة تضم ٨٧٠ من أفراد الجماعات شبه العسكرية أسلحتها ثم نُقلت هذه المجموعة إلى منتجع في لا سيخا (أنتيوكيا) لكي تستعد لمدة ثلاثة أسابيع للاندماج مجدداً في المجتمع. وقد ثارت في هذه العملية عدة تساؤلات. وبعضها يتعلق بالمعاملة القانونية التي ستمنحها الحكومة لأفراد الجماعات شبه العسكرية المسرحين وكيفية ضمان حق الضحايا في كشف الحقيقة وتحقيق العدل وجبر الضرر.

١٤ - وفيما يتعلق بجماعات المغاورين، أعلنت الحكومة أنها راغبة في إجراء حوار معها في وقت ما، بشرط أن تعلن وقفاً لإطلاق النار وأن تطلق سراح جميع الرهائن. ونبّه الفرع التنفيذي أيضاً إلى أنه لن يُنشىء، تحت أي ظرف من الظروف، "مناطق مجردة من السلاح" لقوات المتمردين. وتيسيراً لإيجاد حل للصراع عن طريق التفاوض، أكدت الحكومة من جديد ثقتها في المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة من خلال مستشاره الخاص لكولومبيا.

١٥ - وقد رفضت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني، في بيان مشترك أصدره في آب/أغسطس، أي "عملية تقارب سياسي وحوار وطني" مع الحكومة. إلا أن القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي واصلت محاولاتها توقيع اتفاق ينص على تحرير الأشخاص الذين تحتجزهم وذلك في مقابل إطلاق سراح المغاورين المسجونين. وفي أيار/مايو الماضي، قتلت تلك القوات، في محاولة فاشلة من جانب الجيش لإطلاق سراح مجموعة من الرهائن، ١٠ أشخاص، من بينهم محافظ أنتيوكيا ووزير سابق للدفاع ومستشار للمحافظ. وأدى ذلك إلى تضائل احتمال تحقيق تقدم نحو عقد اتفاقات خاصة، وهو خيار كانت تتبناه قطاعات عديدة من المجتمع على مدار العام.

ثانياً - سياسات الدولة ومتابعة التوصيات الدولية

١٦- سعياً إلى تضمين سياسات الحكومة توصيات المفوض السامي على نحو سليم وشامل، شجّع مكتب المفوض السامي في كولومبيا أعمال المتابعة مع الحكومة بقيادة نائب رئيس الجمهورية، واشترك مع السلطات في تحليل وتقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بالامتثال للتوصيات. ومن الممكن أن يقال، بوجه عام، إن الحكومة نظرت في التوصيات وفتحت قنوات النقاش والتخطيط في ما يتعلق بالتوصيات بين مؤسساتها ومع مكتب المفوض السامي في كولومبيا. إلا أن التوصيات لم تنل، في ما يبدو، أولوية وما زالت غير مدرجة في السياسات العامة للحكومة، وربما كان ذلك هو السبب في وجود تعارض بين التدابير الموصى بها وبعض الإجراءات التي اتخذتها الحكومة. وربما يشير ذلك أيضاً إلى أن الحكومة لم تدرك بعد الأبعاد الكاملة لجدوى أداة ترمي إلى الإسهام إيجابياً في تحقيق البلد تقدماً في ما يتعلق بتحسين الوضع الإنساني وحالة حقوق الإنسان فيه، وترمي إلى دعم ذلك التقدم^(٢).

١٧- وأثناء سنة ٢٠٠٣، تأثرت السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان وبالقانون الإنساني الدولي تأثراً شديداً بسياسة الحكومة التي أطلق عليها "سياسة الأمن الديمقراطي". وقد أثرت هذه السياسة بوجه خاص على جدول الأعمال التشريعي وعلى التدابير التي اتخذتها قوات الأمن وتلك التي اتخذتها الهيئات القضائية والرقابية. كذلك كان لتطور الصراع المسلح وسلوك الجماعات المسلحة غير الشرعية أثر سلبي على التمتع بالحقوق والحريات الأساسية وعلى نفاذ سيادة القانون.

١٨- ويتمثل الغرض المذكور في سياسة "الأمن الديمقراطي" في "تكثيف وضمان سيادة القانون في شتى أنحاء البلد من خلال تعزيز السلطة الديمقراطية"، وضمان أمن جميع المواطنين على حد سواء. وتطمح السياسة أيضاً إلى تحقيق الاستعادة الكاملة لسيطرة الدولة على الإقليم الوطني وإلى هزيمة الإرهاب. وهي تهدف أيضاً إلى إشراك السكان المدنيين في الحفاظ على الأمن، وبخاصة عن طريق دعمهم للسلطات وللقوات المسلحة والتعاون معها^(٣). واستطاعت الحكومة، في سياق تطوير سياستها، أن تجعل وجود قواتها الأمنية يمتد إلى جميع البلديات الموجودة في البلد تقريباً. وهذا الوجود ذو أهمية كبيرة لأداء الدولة واجباتها من حيث توفير الأمن والوقاية والحماية. وربما كانت هذه العملية تفسر، جزئياً، النقصان الإجمالي الإيجابي في معدل أعمال العنف وفي خروقات عديدة للقانون الإنساني الدولي من جانب الجماعات المسلحة غير الشرعية. وإضافة إلى ذلك، فإنها قد تكون عنصراً إيجابياً في السعي إلى تهيئة الظروف اللازمة لتحسين القدرة على الحكم وجعل الديمقراطية المحلية ممكنة، وهما هدفان مدرجان أيضاً في سياسة الحكومة.

١٩- غير أن الأهداف المشروعة لهذه السياسة لم تتحقق إلى المدى المأمول. فقد ظلت المناطق التي تتواجد فيها قوات الأمن بدرجة أكبر، من قبيل محافظة أراوكا والبلديات التي تكونت منها المناطق الجغرافية المسماة "مناطق إعادة التأهيل والتجميع"، تواجه مشاكل خطيرة من حيث قدرتها على أن تخضع للحكم وكذلك في ما يتعلق بالنظام العام، وكان من بين هذه المشاكل حدوث زيادة في الجريمة في بعض البلديات. كذلك، فضلاً عن التجاوزات المبلغ عنها في ما يتعلق بسلوك قوات الأمن وفضلاً عن مواطن الضعف من حيث السيطرة القضائية،

استمر وجود الجماعات شبه العسكرية، ولم يتحقق استثمار في الخدمات الاجتماعية، وكان وجود الدولة، عدا عن قوات الأمن، محدوداً. ففي بعض الأحيان كان مكتب أمين المظالم هو المؤسسة المدنية الوحيدة الموجودة. وقد أشارت إلى ذلك تقارير مكتب أمين المظالم ومكتب المدعي العام ذات الصلة^(٤).

٢٠ - وكانت الغالبية العظمى من التدابير المتخذة ترمي إلى تعزيز وجود قوات الأمن في شتى أنحاء الإقليم الوطني وتوفير موارد إضافية للدولة من حيث الأمن والحماية. ولم يلاحظ وجود نفس هذا الإصرار في ما يتعلق بتعزيز المؤسسات المدنية للدولة. بل وفي بعض الحالات كان تعزيز قوات الأمن والسياسات المتصلة بها يلحق الضرر بالمؤسسات المدنية، وبالضمانات الدستورية للمواطنين، وبصلاحيات الهيئات القضائية والرقابية. ووفقاً لما ذكرته الحكومة، لعبت مشاركة المواطنين في أنشطة أمنية اضطلع بها بالاشتراك مع القوات العسكرية ومع قوات الشرطة، وهو ما يمثل مخالفة لمبدأ التمييز بين الاثنتين، دوراً رئيسياً في سياسة "الأمن الديمقراطي"، وذلك بتجميع شبكة المخبرين والمتعاونين مع قوات الأمن فضلاً عن تجنيد فلاحين كجنود.

٢١ - ولا ريب في أن التحديات الهائلة التي تواجهها الحكومة، من حيث الأمن وحماية الحقوق والحريات الأساسية، يمكن التصدي لها بمزيد من الفعالية والمشروعية إذا توافر لدى المؤسسات الرقابية التابعة للدولة نطاق العمل اللازم والموارد اللازمة. ففي أثناء هذه السنة، كان انخفاض مجال العمل المستقل والترية المتاح لموظفي وزارة العدل ومكتب المدعي العام يمثل مشكلة. وفي مناسبات متكررة، تعرضت المؤسسات التي أظهرت قدراً أكبر من الاستقلال والحماة في أداء واجباتها المتعلقة بالمراجعة والرقابة لتهديد بفرض تقييدات على صلاحياتها بواسطة مقترحات تشريعية تقدمها الحكومة. وقد أثر هذا الوضع بصفة رئيسية على المحكمة الدستورية وعلى مكتب المدعي العام^(٥).

٢٢ - وجدير بالذكر أيضاً أن مكتب المفوض السامي في كولومبيا لم يلاحظ اتخاذ تدابير محددة من جانب الحكومة والكونغرس تهدف إلى تعزيز مكتب أمين المظالم، وفقاً لتوصيات المفوض السامي. ومع ذلك، لا بد من التنويه إيجابياً بإنشاء منصب أمناء مظالم للطوائف، وهو منصب مورست صلاحياته بدعم من المجتمع الدولي في مناطق عديدة يتركز فيها وجود طوائف معرضة للخطر. وهذا يمثل امتثالاً جزئياً لتوصية المفوض السامي الداعية إلى ضمان وجود مكتب أمين مظالم في المناطق التي يرتفع فيها معدل وجود السكان الأصليين والكولومبيين الأفارقة والسكان المهجرين. ويشير ما هو مذكور آنفاً إلى أن تطبيق سياسات الحكومة لم يحقق تعزيز سيادة القانون.

٢٣ - ولم تُظهر السياسة الرامية إلى مكافحة ظاهرة الجماعات شبه العسكرية والروابط القائمة بين الموظفين العموميين وتلك الجماعات نتائج كبيرة بدرجة كافية بحيث تضاهي فعلاً أقوال الحكومة. ويُظهر إحياء مركز مكافحة المجموعات غير الشرعية للدفاع عن النفس وغيرها من المجموعات المسلحة غير الشرعية قرب نهاية سنة ٢٠٠٣، وكذلك التوجيهات والتعميمات التي أصدرتها وزارة الدفاع في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر بشأن "مكافحة المجموعات غير الشرعية للدفاع عن النفس دون قيد"، مدى استمرار ذلك كمشكلة، ويفسر

إيضاح الحكومة أن أحد أنشطتها الرئيسية يتمثل في "السيطرة والرقابة الداخليتين لمنع أفراد المؤسسات العسكرية من التعاون مع هذه الجماعات"^(٦).

٢٤- وظل مكتب المفوض السامي في كولومبيا يتلقى شكاوى بشأن استمرار أو تعزيز الروابط المشار إليها أعلاه. وأبلغ في هذا السياق عما يلي: حدوث عمليات للجماعات شبه العسكرية بعلم قوات الأمن دون عذر، وإجراء اتصالات لا موجب لها بين السلطات المدنية وقادة الجماعات شبه العسكرية، وإدلاء أفراد من القوات العسكرية ببيانات بشأن الوصول الوشيك لجماعات شبه عسكرية، وتقايس قوات الأمن عن القيام بشيء بالرغم من وجود قواعد ثابتة للجماعات شبه العسكرية على مقربة من منشآت عسكرية، بل وحتى التقديم المزعوم لمعلومات من أفراد الشرطة إلى الجماعات شبه العسكرية بشأن الأهداف المحتملة^(٧). واستطاع مكتب المفوض السامي في كولومبيا أن يلاحظ وجود شكاوى بشأن مرابطة وتوطيد وجود الجماعات شبه العسكرية في مناطق كانت قوات الأمن تقوم فيها سابقاً بعمليات مضادة للمتمردين، منها مثلاً منطقة الكوميونة ١٣ في ميدلين أو البلديات الموجودة في شرق أنتيوكيا، وظل المكتب يتلقى شكاوى في هذا الصدد.

٢٥- ومن الممكن أن يقال، انطلاقاً من نتائج الملاحظات الميدانية، إن التدابير المتخذة في إطار سياسة "الأمن الديمقراطي" كان تركيزها على مكافحة جماعات المتمردين أكبر من تركيزها على مكافحة الجماعات شبه العسكرية. فالزيادة التي حدثت في عدد العمليات وفي حالات أسر أفراد من الجماعات شبه العسكرية لم تكن كبيرة أو مجدية بدرجة تجعلها تشكل ضربات لهيكل الجماعات شبه العسكرية أو تجعلها تُبطئ من توسع تلك الجماعات وتوطيد أقدامها أو تحول دون ارتكاب جرائم ضد السكان.

٢٦- واستمرار أفعال الجماعات شبه العسكرية مع إفلاتها من العقاب هو دليل على الحاجة إلى سلوك أنسب وأكثر اتساقاً من جانب السلطات في مواجهة هذا النوع من العنف. واتباعاً لتوصية المفوض السامي، من اللازم اتخاذ تدابير أكثر فعالية من جانب الحكومة ووزارة الدفاع للمعاقبة على أفعال وتقصيرات الموظفين العموميين الذين يساندون الجماعات شبه العسكرية أو يغضون البصر عما تفعله. أما المفاوضات التي جرت بين الحكومة والمجموعات الموحدّة الكولومبية للدفاع عن النفس فإنها لم تأخذ في الاعتبار على النحو الواجب العواقب القانونية الممكنة وأدت إلى إثارة شواغل خطيرة بشأن إفلات المسؤولين عن أفعال ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وكذلك إفلات الموظفين العموميين الذين قد يكونون متورطين فيها، من العقاب، فضلاً عن إثارة شواغل خطيرة في ما يتعلق بمتابعة توصية المفوض السامي المتعلقة بالحق في كشف الحقيقة وتحقيق العدل وجبر الضرر^(٨).

٢٧- وإضافة إلى ذلك، لم يُلمس وجود التزام فعال بدرجة كافية بمكافحة الإفلات من العقاب، في السياسة المؤسسية لمكتب النائب العام، وذلك في ما يتعلق بإحراز تقدم في التحقيقات ذات الصلة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو الأفعال المرتبطة بالجماعات شبه العسكرية والتي تشمل موظفين عموميين. واللافت للنظر هو عدم إجراء تحقيقات في عدة شكاوى تتعلق بحالات من هذا القبيل^(٩). ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، التزم

النائب العام، من خلال رسالة تفاهم مع مكتب المفوض السامي في كولومبيا، بتكليف مجموعة متخصصة، داخل الوحدة المعنية بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بالتحقيق في احتمال وجود هذه الروابط، وذلك وفقاً لتوصية المفوض السامي. وسيرد في تقرير السنة المقبلة تقييم للامتثال لهذا الالتزام^(١٠).

٢٨- وظلت السياسة التي تتبعها الدولة في ما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب تُظهر نتائج ملموسة قليلة. فقد أقامت الحكومة الوحدة المعنية بمكافحة الإفلات من العقاب في إطار البرنامج الرئاسي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي داخل مكتب نائب رئيس الجمهورية. وبموجب اتفاق تعاون مع هولندا، التزمت الحكومة بتنشيط ومتابعة التحقيقات في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وفي خروقات القانون الإنساني الدولي، من خلال أعمال لجنة خاصة وتصميم وتنفيذ سياسة عامة بشأن مكافحة الإفلات من العقاب. وعلى الرغم من توصية المفوض السامي بشأن هذه المسألة، لاحظ مكتبه في كولومبيا أن اللجنة الخاصة، وهي آلية مشتركة بين المؤسسات ينسقها نائب رئيس الجمهورية ومسؤولة عن توجيه التحقيقات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، لم تحقق النتائج المتوقعة منها. فقد استطاعت اللجنة أن تتفق على اختيار الحالات التي تستدعي الأولوية في اهتمامها، إلى جانب اتفاقها على خطة عملها، ولكنها لم تحقق حتى الآن نتائج هامة بشأن مكافحة الإفلات من العقاب ولم تحرز تقدماً فعالاً في التحقيقات.

٢٩- وقد شجعت الحكومة، إلى جانب استراتيجيتها العسكرية واستراتيجيتها لمكافحة العنف والإرهاب، اتباع سياسة التسريح في ما يتعلق بأفراد الجماعات المسلحة غير الشرعية. واعتمد في هذا السياق، في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، المرسوم ١٢٨ الذي ينص على سلسلة من المزايا القانونية، من بينها منح عفو ومنح مزايا إدارية وخاصة بالرعاية الاجتماعية، لأفراد الجماعات المسلحة المسؤولين عن جرائم سياسية وغيرها من الجرائم ذات الصلة الذين يقررون أن تجري عملية تسريح لهم طوعاً. وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، سجلت الحكومة تسريح ١٣٦ ٢ فرداً من أفراد الجماعات غير الشرعية، كان ١٣٩ ١ منهم ينتمون إلى القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، بينما كان ٣٥٠ ينتمون إلى جيش التحرير الوطني، وكان ٦٤٧ ينتمون إلى جماعات شبه عسكرية؛ وكان ٣٢٩ من أولئك من القصر و ٣٠٠ من النساء. وقد أبلغ مكتب المفوض السامي في كولومبيا بمواجهة صعوبات عديدة أثناء تنفيذ عملية إعادة الإدماج مما جعل بعض الأشخاص يقررون حمل السلاح مرة أخرى والانضمام إلى الجماعات التي كانت معارضة للجماعات التي كانوا ينتمون إليها أصلاً، وبخاصة حالات قرر فيها أفراد في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي أن ينضموا إلى جماعات شبه عسكرية.

٣٠- وإضافة إلى المرسوم المذكور أعلاه، قدمت الحكومة في آب/أغسطس ٢٠٠٣ مشروع قانون يهدف إلى منح مزايا قانونية لأفراد الجماعات المسلحة غير الشرعية الذين لا يحق لهم أن يستفيدوا من أحكام المرسوم المذكور أعلاه بسبب تورطهم في ارتكاب جرائم خطيرة، بما لا يستبعد حتى جرائم الحرب وما يُعتبر جرائم ضد الإنسانية. وينص مشروع القانون هذا على تعليق عقوبة الاحتجاز ويقترح سلسلة من التدابير يسميها "العقوبات البديلة".

وفضلاً عن القلق الذي يمكن أن يتولد نتيجة لوجود أحكام من هذا القبيل من حيث الإفلات من العقاب، تنشأ شكوك عديدة في ما يتعلق باستصواب وطرائق تنفيذ هذا الاقتراح، الذي لا يشير إلى أفراد الجماعات المسلحة التي وقَّعت اتفاقات سلام فحسب بل يشمل أيضاً بين المستفيدين منه أفراد تلك الجماعات "الذين يلقون سلاحهم فردياً وطوعاً". ومشروع القانون هذا، بصيغته حتى الآن، لا يتفق مع القواعد والمبادئ الدولية، ولا مع توصية المفوض السامي التي تدعو إلى مراعاة الحق في كشف الحقيقة وتحقيق العدل وجبر الضرر عند التحدث والتفاوض مع الجماعات المسلحة غير الشرعية.

٣١- وقد كانت سياسة الدولة في ما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي ترتبط بالعناصر المذكورة سابقاً، وهي عناصر ذات صلة بالمفاوضات ومكافحة العنف والإرهاب. وعلى الرغم من التزام الحكومة الذي عبّرت عنه بوضوح في وثيقتها بشأن الأمن الديمقراطي والسياسة الدفاعية - التي تعلن فيها أنه "سيكون هناك تقيّد دقيق بحقوق الإنسان، والتزام صارم بالقانون الإنساني الدولي"^(١١)، كانت لغة الحكومة واستراتيجياتها في الممارسة العملية غير متسقة. فقد كانت الحكومة تميل إلى عدم الاعتراف بوجود صراع مسلح داخلي وبوجود المسائل القانونية المحددة المرتبطة به، التي تشمل كل شيء في مكافحة الإرهاب. وكرر مكتب المفوض السامي في كولومبيا الإعراب عن أهمية الاعتراف بالالتزامات الإنسانية والقواعد المتعلقة بالصراع المسلح، وبخاصة مبادئ التمييز والتحديد والتناسبية، مثلما ذكر المفوض السامي في توصياته.

٣٢- وقد أُتخذت، في سياق متابعة توصية المفوض السامي بشأن الامتثال للالتزامات الدولية المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد، تدابير إيجابية من خلال سياسات حكومية، وبخاصة في إطار مرصد الألغام المضادة للأفراد، وتحديدًا في صياغة خطة عمل وطنية شاملة مفصلة لمكافحة الألغام المضادة للأفراد. وكان ثمة مجال إيجابي آخر هو تعزيز نظام المعلومات المتعلقة بتدابير مكافحة الألغام المضادة للأفراد. ولاحظ مكتب المفوض السامي في كولومبيا مع الاهتمام أن الدولة الكولومبية بدأت، في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في تدمير الألغام المخزونة، وذلك وفقاً لاتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، التي وقَّعت في أوتوا في سنة ١٩٩٧. وعلى الرغم من التقدم الذي حققه المرصد، تظل هناك صعوبات في ما يتعلق بوضع أعمدة عليها علامات في حقول الألغام وفي المناطق الخطرة، وفي ما يتعلق بالحيلولة دون تعرض السكان لمخاطر والحد من تلك المخاطر، وبخاصة بالنسبة للأشخاص المشردين والعائدين، فضلاً عن تعزيز آليات مساعدة ضحايا الألغام المضادة للأفراد.

٣٣- وكانت السياسة التشريعية أداة محورية في سياسة الحكومة وذلك على أساس أنها توقعت أن تحقق سياستها، من خلال إدخال تغييرات في القواعد، وتأثيرات ونتائج أكبر^(١٢). وكان من أوائل القوانين التي وُوفّق عليها خطة التنمية الوطنية، التي تتضمن أحكاماً اقتصادية واجتماعية وبيئية. ومن الجدير بالتشديد هنا أن ثمة قوانين عديدة اعتمدت بحيث وُوفّق بها داخلياً على معاهدات دولية. ومن الجدير بالتشديد أيضاً أنه باستثناء

البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخليعة، لم يُصدّق على أي صكوك أخرى أثناء الإدارة الحالية تُلزم الدولة دولياً.

٣٤- واقترحت عدة مشاريع قوانين لتعديل الدستور؛ كان من بينها ثلاثة مشاريع لإصدار قوانين تشريعية، يُعرف أحدها باسم "النظام الأساسي لمكافحة الإرهاب"، ويعدل آخر اختصاص مكتب المدعي العام فيما يتعلق بالنظر في مخالفات أفراد القوات المسلحة المتعلقة بالانضباط، ويرمي ثالث إلى إدخال تغييرات هيكلية على تنظيم الدولة. وجرت عملية ترويج أيضاً لمشاريع قوانين ترمي إلى تعديل القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون المؤسسات العقابية والسجون، واللوائح التنظيمية لمكتب النائب العام، والقانون التشريعي لإقامة العدل، وبعض القواعد المتعلقة بالخدمة العسكرية الإلزامية. واقترح أيضاً النظام الأساسي الوطني للتصدي للإرهاب، ومشروع قانون الأمن والدفاع الوطنيين. وقد اتسمت المقترحات التشريعية عموماً بتغليظ العقوبات وبالنص على أنواع جديدة من الجرائم، كما اتسمت بإضعاف الضمانات الدستورية والقانونية. وفي الوقت نفسه، ومما يمثل مفارقة، قُدمت مشاريع قوانين تنطوي على قدر كبير من التساهل من أجل الرد قضائياً على السلوك الذي يشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، من قبيل القانون التشريعي المتعلق بإعادة إدماج أفراد الجماعات المسلحة غير الشرعية.

٣٥- وجدير بالذكر في هذا الصدد مشروع القانون الذي قُدم في نيسان/أبريل ثم ووفق عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، المعروف باسم "النظام الأساسي لمكافحة الإرهاب"، الذي يقترح تعديلات دستورية. وهو يزوّد القوات المسلحة، وفقاً لمواده، بصلاحيات الشرطة القضائية، مما يتناقض مباشرة مع التوصية التي أعرب عنها المفوض السامي وأعرب عنها رئيس لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والخمسين المعقودة في سنة ٢٠٠٣. وتنص التغييرات أيضاً على الاحتجاجات الإدارية وعمليات تفتيش المنازل، فضلاً عن اعتراض سبيل الرسائل الخاصة، بدون الحصول على إذن صادر مسبقاً، ومع النص على مدد مطولة إلى حد مفرط لعرض الاحتجاجات الإدارية على الرقابة القضائية في حالة الإرهاب، مما يُعرض للخطر تطبيق حق المثول أمام القضاء تطبيقاً فعالاً.

٣٦- وفضلاً عن أن السياسة التشريعية تتعارض مع الالتزامات الدولية، فإن تحليلها يثير تساؤلات بشأن أهمية وجدوى التغييرات الملتزمة في الأنظمة. ويبدو وكأن الحكومة ترى أن تحقيق غايات سياساتها يتوقف على القوانين أكثر مما يتوقف على اتخاذ تدابير ملموسة وعلى أثر هذه التدابير. وفي ضوء صلاية هيكل القضاء الكولومبي وتقاليده، من الجدير التساؤل عما إذا كان الامتثال الكامل للقوانين القائمة وتعزيز المؤسسات العامة هو أنسب طريقة لبلوغ غايات السياسة الأمنية.

٣٧- وفيما يتعلق بالوقاية، فقد ركزت الشرطة أعمالها بصفة رئيسية على تعزيز نظام الإنذار المبكر، وبخاصة من خلال إنشاء لجنة الإنذار المبكر المشتركة بين المؤسسات، التي ترمي إلى تحسين التنسيق من جانب الدولة وتحسين استجابتها. إلا أن هذه المبادرة الإيجابية، التي تتبع توصية المفوض السامي، أظهرت أوجه قصور من حيث

فعالية تقدير المخاطر والاستجابة لها. ففي مناسبات عديدة لم تتمكن الاستجابات من تجنب حدوث انتهاكات أو خروقات، وذلك نتيجة لعوامل متنوعة مبينة بالتفصيل في المرفق الثاني لهذا التقرير.

٣٨- وبصدد السياسة المتعلقة بحماية فئات ضعيفة معينة، من قبيل المدافعين عن حقوق الإنسان، وممثلي نقابات العمال، والصحفيين، وأعضاء الاتحاد الوطني وأعضاء الحزب الشيوعي، والمسؤولين المحليين، بدأت الحكومة في تنفيذ عدة توصيات ترد في التقييم الخارجي لوزارة الداخلية، وهو تقييم أجرته الحكومة بدعم من منظمة العمل الدولية ومكتب المفوض السامي في كولومبيا في العام الماضي. ومع ذلك بقيت مسائل تنفيذية، وبخاصة فيما يتعلق بتقدير المخاطر. فعدم وجود عمليات أكثر فعالية قادرة على التصرف بطريقة وقائية بشأن عوامل الخطر، والافتقار إلى سياسة متسقة من جانب الدولة ومن جانب جميع موظفيها العموميين، قد حال حتى الآن دون تحقيق درجة الامتثال الضرورية لتوصيات المفوض السامي بشأن هذه المسألة.

٣٩- وقد كان من السمات الرئيسية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية حدوث زيادة في الإنفاق العام بشأن بعض الحقوق الأساسية، وإن كان ذلك قد ألحق ضرراً بالتنوع فيما يتعلق بعدة قطاعات ضعيفة وفي ظل عدم انعكاس هذه الزيادة بالتناسب في شمولها للقطاعات. فقد اعتبرت السياسة الاقتصادية أن أولويتها هي الحد من العجز في المالية العامة وزيادة الموارد المتاحة للأمن. وتأثرت السياسة الاجتماعية بهذه الأولويات. ولم تقل فجوة عدم الإنصاف، ولم تستفد أشد قطاعات السكان حرماناً، مما ترك توصية المفوض السامي بشأن هذا الموضوع دون حل.

٤٠- وجدير بالتشديد أن الجماعات المسلحة غير الشرعية لم تتقيد إطلاقاً بالتوصيات التي وجهها إليها المفوض السامي فيما يتعلق بالصراع المسلح واحترام القانون الإنساني الدولي.

ثالثاً - القانون الإنساني الدولي: خروقاته من العناصر الفاعلة المسلحة

٤١- إن خروقات القانون الإنساني الدولي، في سياق الصراع المسلح الكولومبي، هي أفعال أو تقصيرات تتعارض مع أحكام المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيتي جنيف المؤرختين ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الثاني الملحق بهما، وتتعارض مع أحكام القانون الجنائي الدولي ومع القانون الدولي العرفي. ويتوجب على جميع الأطراف الضالعة في أعمال القتال، سواء كانت الدولة أو المفاورين أو الجماعات شبه العسكرية، الامتثال للالتزامات التي يفرضها القانون الإنساني الدولي. وتشكل خروقات كثيرة من تلك المشار إليها في هذا التقرير، عندما تُمارس كجزء من خطة أو سياسة، أو كجزء من عملية تحدث على نطاق كبير، جرائم حرب. وقد تشكل أيضاً عدة من هذه الخروقات جرائم ضد الإنسانية. وقد يقع هذان النوعان من الجرائم تحت طائلة المحاكمة من قبل المحكمة الجنائية الدولية، إذا حدث بعد ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وهو تاريخ بدء النفاذ فيما يتعلق بكولومبيا.

٤٢ - ووفقاً للأرقام المقدمة من مكتب نائب رئيس الجمهورية، حدث نقصان خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة ٢٠٠٣، بالمقارنة بسنة ٢٠٠٢، في عدد المذابح، والهجمات على السكان المدنيين، والهجمات العشوائية، وأخذ رهائن، وعمليات التهجير القسري، وأعمال الإرهاب. ورغم هذا النقصان، من الجدير بالتشديد أن هذه الحوادث ما زالت تحدث بمعدلات تدعو إلى القلق الشديد، مثلما يتبين من وقوع ٣١٢ ضحية لـ ٥٤ مذبحاً سجلتها الحكومة^(١٣). وفيما يتعلق بأعمال الإرهاب، من الجدير بالذكر أنها كانت السبب في زيادة النسبة المئوية لخروقات القانون الإنساني الدولي لأن جماعات المفاورين هي التي لجأت بصفة رئيسية إلى هذا النوع من الاعتداءات بدلاً من أنواع الهجمات الأخرى.

٤٣ - وفي المناطق التي اتسمت بوجود الجماعات المسلحة غير الشرعية فيها وجوداً كبيراً، كان إيذاء السكان المدنيين أكبر حتى من ذلك. فقد تعرض السكان لضغط وقهر متزايدين من خلال أعمال الإرهاب والقتل والتعذيب، وفرض قيود على حرية الحركة ونقل الضروريات الأساسية، وتدمير الممتلكات الشخصية، والنهب.

٤٤ - وأظهر معدل القتل في البلد، وفقاً للأرقام المتعلقة بسنة ٢٠٠٣ حتى تشرين الأول/أكتوبر، حدوث انخفاض على المستوى القطري بالمقارنة بالسنة السابقة. إلا أن المعدل زاد أو ظل بنفس المستويات العالية التي شهدتها سنة ٢٠٠٢ في مدن من قبيل سانسيليو (سوكري)، وسانتا مارتا (ماغدالينا)، وبوكارامانغا (سانتاندري)، وكوكوتا (نورتي دي سانتاندري). واستمر حدوث المذابح بصفة رئيسية في محافظات أنتيوكيا وتشوكو ونورتي دي سانتاندر وفالي. ومن اللافت للنظر أن الأرقام الحكومية تنسب ٥٥ في المائة من المذابح إلى جهات غير معلومة. ويثور تساؤل عما إذا كانت غالبية هذه الأفعال تعزى إلى الجماعات شبه العسكرية، مثلما ذكرت الحكومة في السنة الماضية^(١٤). كما أن الحماية التي يجب توفيرها للمدنيين، وفقاً لما يقتضيه القانون الإنساني الدولي، كانت موضع تجاهل بسبب الأعمال الإرهابية، وبخاصة من جانب القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، وبسبب الاستراتيجية التي استخدمتها الجماعات شبه العسكرية التي تقوم بإخفاء ضحاياها بقتلهم بعد أن تقوم بتعذيبهم، ثم تقوم بتشويه أجسادهم وبدفنها في مقابر جماعية.

٤٥ - وفي بعض الحالات كان يُنحى باللائمة فيما يتعلق بوفاة مدنيين على أفراد من قوات الأمن، مما يمثل انتهاكاً لمبادئ التمييز والتحديد والتناسبية. كذلك كانت هناك حالات إصابات بين المدنيين وتدمير لممتلكاتهم الشخصية ناجمة عن أنشطة قوات الأمن^(١٥).

٤٦ - وقد سُجلت حالات عديدة ارتُكبت فيها خروقات للقانون الإنساني الدولي، وكانت ناجمة عن اعتداءات عشوائية، وتهديدات بالقتل، وأخذ رهائن، والقيام بعمليات تهجير قسري. وكانت جماعات المفاورين والجماعات شبه العسكرية هي المسؤولة عن هذه الخروقات. وفي بعض الحالات كانت قوات الأمن مسؤولة عن هجمات عشوائية، وتهديدات، وعمليات تهجير قسري^(١٦).

٤٧- وزاد استخدام الألغام المضادة للأفراد وغيرها من الأجهزة المتفجرة من جانب جماعات المفاورين، انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي، مما أدى إلى وفاة أكثر من ٩٠ مدنياً (حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣) ووفاة قرابة ٢٠٠ فرد من أفراد القوات الأمنية. وقد اقترن بانخفاض الهجمات على البنية الأساسية الكهربائية والمتعلقة بالاتصالات حدوث زيادة في الهجمات على خطوط الأنابيب، وهي هجمات قامت بها جماعات المفاورين بصفة رئيسية. وإضافة إلى ذلك، واصلت الجماعات المسلحة غير الشرعية ممارسة تجنيد القُصّر. وظل الأطفال وظلت الأقليات الإثنية والنساء ضحايا لخروقات القانون الإنساني الدولي الرئيسية، وتضمنت تلك الخروقات حالات اعتداء جنسي واسترقاق للنساء^(١٧).

٤٨- وواصلت الجماعات المسلحة غير الشرعية، وبخاصة القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، شن اعتداءات أو تهديدات خطيرة موجهة إلى الموظفين العموميين، من قبيل العمد وأعضاء مجالس البلديات والممثلين البلديين، أو موجهة ضد المرشحين أثناء الانتخابات البلدية والانتخابات المتعلقة بالمحافظات التي جرت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

جماعات المفاورين

٤٩- واصلت جماعات المفاورين مهاجمة السكان المدنيين وتجاهل حصانتهم. وحتى بالرغم من ملاحظة حدوث انخفاض في عدد الغارات على المناطق الحضرية من البلديات، فقد عانت محافظتا كاوكا ونارينيو على وجه الخصوص من هذه الهجمات. وواصلت جماعات المفاورين، وبخاصة القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، استراتيجيتها المتمثلة في ترويع السكان المدنيين، بتكرار ارتكاب أعمال إرهابية. وقد عزا مكتب النائب العام إلى القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي المسؤولية عن الهجمات الإرهابية التي حدثت في نيفا (هويلا)، وكوكوتا (نورتي دي سانتاندر)، وبويرتو ريكو (ميثا)، وفلورنسيا (كاكيتا)، وتشيتا (بويكا)، وهي هجمات قُتل فيها أو أصيب مدنيون كثيرون، وذلك باستثناء الهجوم الثاني الذي عزا إلى جيش التحرير الوطني (وإن كان ذلك الجيش قد نفى مسؤوليته عنه). واعتُبرت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي مسؤولة أيضاً عن تفجير سيارة بها قبيلة في مبنى نادي إل نوغال، بمدينة بوغوتا، في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣، مما أدى إلى مصرع ٣٦ شخصاً وإصابة ما يربو على ١٠٠ شخص^(١٨).

٥٠- كذلك، كانت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، وجيش التحرير الوطني أيضاً في بعض الحالات، مسؤولين عن هجمات عشوائية متكررة بأجهزة متفجرة، وذلك في تجاهل تام لأرواح المدنيين ولسلامتهم الشخصية. وقد ألحقت هذه الممارسات الأذى بمئات من المدنيين، من بينهم أطفال وشباب ونساء، وكان حدوثها أكثر كثافة في محافظات كاكيتا وميتا وأنتيوكيا وأراوكا. وفي مناسبات عديدة، فقدَ المدنيون الذين تستخدمهم القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي في نقل أجهزة متفجرة أرواحهم نتيجة لانفجارها، مثلما حدث في ١٧ نيسان/أبريل في فورتول (أراوكا) حيث لقي صبي عمره ٨ سنوات مصرعه عندما انفجرت الدراجة التي كان يركبها بالقرب من مركز مراقبة حربي.

٥١ - وإضافة إلى ذلك، تعرض سكان المناطق الريفية، التي اتسمت بوجود جماعات المفاورين فيها وجوداً قوياً، لضغط متزايد من جانب المتمردين، وهو ضغط غالباً ما كان على شكل تقييد لحرية التنقل فضلاً عن تقييد نقل الضروريات الأساسية. وفي نفس هذه المناطق، لجأت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي وكذلك جيش التحرير الوطني إلى ممارسة القتل الانتقائي ضد الموظفين المحليين، والزعماء الاجتماعيين، والمدرسين، والمرشحين، فضلاً عن ممارسته ضد أشخاص يتهمهم بالانتماء إلى شبكة الدولة من المخبزين أو يتهمهم بالتعاون مع الجماعات شبه العسكرية.

٥٢ - وواصلت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي كما واصل جيش التحرير الوطني استخدام الألغام المضادة للأفراد. واستمرت أيضاً جماعات المفاورين في تجنيد القُصّر، عنوة في بعض الحالات. ويُقدّر أن عدة آلاف من القُصّر موجودون في صفوف جماعات المفاورين.

٥٣ - ولجأت جماعتا المفاورين هاتان بصفة متكررة إلى ممارسة أسلوب أخذ رهائن لأغراض الابتزاز المالي أو ممارسة الضغط السياسي، ولم توافقا على إطلاق سراح الرهائن دون شرط، بل على العكس من ذلك قتلت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي في بعض الحالات الرهائن الذين تحتجزهم. وهذا هو ما حدث في حالة محافظ أنتيوكيا، ومستشاره لشؤون السلام، و٨ من الأسرى العسكريين، وبكناخ وزوجته الكولومبيين، والمواطنة اليابانية شيكاو موراماتسو. وقد أطلق جيش التحرير الوطني في النهاية سراح الأجانب الثمانية الذين كان قد أسرهم في سييرا نيفادا دي سانتا مارتا^(١٩).

الجماعات شبه العسكرية

٥٤ - لقد كان الالتزام بوقف لإطلاق النار هو الافتراض الأساسي لأي عملية إقامة حوار بين الحكومة وأكبر جماعة شبه عسكرية، وهي المجموعات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس. ولا بد من التشديد على انعدام التقييد بهذا الالتزام في غالبية المناطق. وكثرة عدد خروقات القانون الإنساني الدولي التي يمكن أن تعزى إلى الجماعات شبه العسكرية في سنة ٢٠٠٣، بغض النظر عن أن هذه الخروقات كانت أقل من تلك التي سُجلت أثناء السنة السابقة، تمثل مخالفة للالتزام المذكور أعلاه ومخالفة لوجود هدنة انفرادية أعلنتها تلك الجماعات في نهاية سنة ٢٠٠٢.

٥٥ - وقد ارتكبت هذه الجماعات مذابح عديدة، وإن يكن بأعداد أقل مما ارتكبه في سنة ٢٠٠٢، مثلما حدث في أنتيوكيا وسانتاندر وسوكري وتوليمبا. ومن المحتمل أيضاً أن عدد هذه المذابح أقل من الحقيقة. واستمرت ممارسة عمليات القتل الانتقائي، التي عُزيت إلى جماعات شبه عسكرية لجأت بصفة متكررة إلى قتل ضحاياها بعد احتجازهم وتعذيبهم ثم إخفائهم وذلك في إطار استراتيجية ترويع موجهة إلى السكان المدنيين. وفي الوقت نفسه، من الجدير بالملاحظة أن هذه الاستراتيجية تجعل من الصعب التعرف على المسؤولين في الوقت الذي التزمت فيه هذه الجماعات التزاماً سياسياً بالتسريح ووقف إطلاق النار. وفي مدينة بارانكابيرماخا وحدها، تلقى

مكتب أمين المظالم، خلال الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ٢٠٠٣، ٤٥ شكوى فيما يتعلق باختفاء أشخاص. وزاد خلال هذه السنة عدد الشكاوى التي قُدمت إلى مكتب المفوض السامي في كولومبيا بشأن اكتشاف قبور جماعية، في توليما وأنتيوكيا بصفة رئيسية، واكتشاف جثث تبدو عليها آثار تعذيب وتشويه واضحة^(٢٠).

٥٦ - وضحايا الجماعات شبه العسكرية هم عادة أشخاص تتهمهم هذه الجماعات بوجود روابط لهم مع قوات المتمردين؛ والزعماء الاجتماعيين، والموظفين العموميين، المعارضين لعملية توسُّع الجماعات شبه العسكرية وتعزيزها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً؛ والمتنافسين معها على السيطرة على الأعمال غير الشرعية (الاتجار بالمخدرات، وسرقة الوقود، وما إلى ذلك)؛ وضحايا عمليات التطهير الاجتماعي.

٥٧ - وأثناء سنة ٢٠٠٣، كان من اللافت للنظر أيضاً ملاحظة النزاعات الداخلية داخل الجماعات شبه العسكرية، وهي نزاعات أدت إلى سقوط عدد كبير من القتلى. وقد لاحظ مكتب المفوض السامي في كولومبيا حدوث زيادة كبيرة في المواجهات بين الجماعات شبه العسكرية وبخاصة بين كتلة كاكيك نوتيبارا وكتلة مترو، وبين المجموعات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس والجماعات القروية للدفاع عن النفس في كاساناري.

٥٨ - وقد اتضح وجود قُصْر في الجماعات شبه العسكرية من خلال استسلام ٤٠ قاصراً من كتلة بوليفار الوسطى وتسليم قُصْر من جانب الجماعات القروية للدفاع عن النفس في ميتا وفيهادا، فضلاً عن استسلام أكثر من ٤٠ قاصراً من جماعة كتلة نوتيبارا التي تم تسريح أفرادها. وكان تهجير السكان قسرياً بسبب تهديدات الجماعات شبه العسكرية أو أنشطتها يشكل استراتيجية متكررة.

٥٩ - واستناداً إلى المعلومات التي تلقاها مكتب المفوض السامي في كولومبيا وملاحظاته الميدانية، تلقت الجماعات شبه العسكرية في حالات عديدة من خروقات القانون الإنساني الدولي دعماً من الموظفين العموميين، أو تواطؤاً أو تأمروا معها^(٢١).

قوات الأمن

٦٠ - في المناطق التي شن فيها الجيش هجماته المتعددة، ذُكر أن أفراد قوات الأمن كانوا مسؤولين في بعض الأحيان عن خروقات القانون الإنساني الدولي بسبب تجاهلهم لمبدأ التمييز^(٢٢).

٦١ - وتلقى مكتب المفوض السامي في كولومبيا شكاوى بشأن حالات عديدة للقصف الجوي العشوائي أو لاستخدام نيران المدافع الرشاشة مما ألحق أضراراً بالملكات الشخصية، وبخاصة في كاوكا، فضلاً عن سقوط قتلى أو جرحى بين المدنيين، مثلما حدث في منطقة كوليريتاس، في بلدية إل كارمن (نورتي دي سانتاندر). وفي حالات أخرى، أدت عمليات هجوم بالطائرات الحربية أو بالمرؤحيات إلى تشريد السكان المدنيين في المناطق الريفية، مثلما حدث في بلدية سان فرانسيسكو، بشمال أنتيوكيا، نتيجة لعملية عسكرية (Operación Marcial)

في آذار/مارس ٢٠٠٣. وفي سياق نفس هذه العملية، تلقى مكتب المفوض السامي في كولومبيا شكاوى تتعلق بقتل اثنين من المدنيين. كذلك، في سياق عملية "Emperador"، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، في سانتا آنا، بقضاء غرانادا، بشمال أنتيوكيا، أُبلغ عن إعدام ٤ من المدنيين، بينهم قاصر. وفي تلك الحالتين، تلقى مكتب المفوض السامي في كولومبيا أيضاً شكاوى بشأن مدهمة الجيش لمنازل أولئك المدنيين، وتدميره ممتلكاتهم الشخصية، وقيامه بأعمال نهب^(٢٣).

٦٢- وأثرت على المدنيين في بعض الحالات استراتيجية الجيش المتمثلة في محاولة قطع تدفق الإمدادات إلى المغاورين، وذلك بوصم الجيش لهم وجعلهم هدفاً لإساءة المعاملة والنهب والتهديدات. كما أُفيد عن استخدام المدنيين كدروع بشرية أثناء عملية مضادة من المتمردين. وقد عرّض ذلك المدنيين لمخاطر شديدة وتسبب أيضاً في وفاة أحد الأشخاص (أثناء عملية Independencia "الاستقلال" التي جرت في تموز/يوليه ٢٠٠٣ في أراوكا).

٦٣- وجدير بالذكر أنه قد أُفيد عن حالات تقييد من جانب أفراد قوات الأمن لعمليات نقل المنتجات الغذائية والبرتين وغير ذلك من الضروريات الأساسية، وبخاصة في مناطق ميديو أتراتو، وسييرا نيفادا في سانتا مارتا، والمنطقة الشرقية من أنتيوكيا. وأُبلغ أيضاً عن حالات احتل فيها جنود الجيش أو البحرية مساكن أو أماكن عامة من قبيل المدارس ومراكز الرعاية الصحية، مثلما حدث في بلدية كولوسو (سوكري)، مما عرّض السكان المدنيين للمخاطر وشكل انتهاكاً لمبدأ التمييز.

٦٤- وإضافة إلى ذلك، ذكر المحافظون وذكرت سلطات مجالس نارينيو للسكان الأصليين أن القوات العسكرية جنّدت، في آذار/مارس ٢٠٠٣، عشوائياً سكاناً أصليين صغار السن، انتهاكاً للأنظمة الحالية التي تعفي الأقليات الإثنية من الخدمة العسكرية الإلزامية. وتلقى مكتب المفوض السامي في كولومبيا أيضاً شكاوى بشأن استخدام قوات الأمن للقصر، وبخاصة في عمليات الاستخبارات.

٦٥- كذلك، وردت شكاوى بشأن حدوث حروقات للقانون الإنساني الدولي عُزيت فيها المسؤولية إلى أفراد قوات الأمن نتيجة للتقصير أو التغاضي أو التواطؤ مع الجماعات شبه العسكرية^(٢٤).

رابعاً - حالة حقوق الإنسان

٦٦- إن الأفعال أو التقصيرات التي تؤثر في الحقوق المنصوص عليها في الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الجنائي أو في قواعد القانون الدولي العام تشكل انتهاكات لتلك الحقوق والقواعد عندما يرتكبها موظفو الخدمة العامة أو عندما تُرتكب بتواطؤ ضمني من جانب السلطات. وتكون المسؤولية عن هذه الانتهاكات هي مسؤولية التقصير عند عدم الوفاء بالالتزام بضمان تلك الحقوق، بشرط أن يكون عدم الامتثال هذا غير متعمد وألا يكون أي موظفين من موظفي الدولة ضالعين في الإعداد لتلك الأفعال أو في ارتكابها أو التستر عليها. أما

المسؤولية عن ارتكاب الأفعال فتنشأ عندما يكون موظفو الدولة ضالعين في الإعداد لها أو ارتكابها، أو في التستر عليها أو حماية مرتكبيها.

٦٧- ولا تزال حالة حقوق الإنسان في كولومبيا حرجة. فقد سُجّلت أثناء السنة شكاوى بشأن انتهاكات لحقوق التالية: الحق في الحياة، وفي السلامة الجسدية، وفي الحرية والسلامة الشخصيتين، وفي اتباع الإجراءات القانونية الواجبة وتوافر الضمانات القانونية، وفي استقلال ونزاهة إقامة العدل، وفي احترام الخصوصية والمأوى، فضلاً عن الحق في الحريات الأساسية المتعلقة بالتنقل والإقامة والرأي والتعبير، والحقوق السياسية. وقد تزايد تلقي مكتب المفوض السامي في كولومبيا شكاوى بشأن انتهاكات لحقوق الإنسان تنطوي على مسؤولية مباشرة من جانب موظفين عموميين، وبخاصة من جانب أفراد القوات الأمنية، وبالاشتراك مع موظفي مكتب النائب العام في بعض الأحيان. ويمكن للمرء أن يلاحظ، من خلال المعلومات المقدمة من مكتب المدعي العام، حدوث زيادة في التحقيقات المتعلقة بالانضباط التي جرت في سنة ٢٠٠٣، وبخاصة في ما يتعلق بالتعذيب وحالات الاختفاء القسري، والاحتجاز غير الشرعية، وعمليات التفتيش غير القانونية. وتشكل كثرة من هذه الانتهاكات، بسبب خطورتها أو ارتكابها على نطاق جماعي أو ارتكابها بطريقة منهجية، جرائم ضد الإنسانية بحيث تقع تحت طائلة المحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية.

٦٨- وقد استمر تأثر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بزيادة الفقر، والاستبعاد، والظلم الاجتماعي، وفجوة توزيع الثروة. وتفاقت هذه الحالة بسبب الصراع المسلح، وبخاصة نتيجة للتشريد، وكان لها تأثير أكبر حتى على حقوق الفئات الضعيفة. كذلك، يشكل الافتقار إلى إحصاءات رسمية حديثة، تتيح تقييم تأثير السياسات على الفئات المذكورة أعلاه تقييماً مناسباً، مصدراً للقلق.

٦٩- وأثناء سنة ٢٠٠٣، أثرت سياسة إعادة تشكيل الدولة على المؤسسات المكلفة بتقديم المساعدة الاجتماعية. ورغم زيادة الإنفاق العام على التعليم والصحة، ما برحت أشد القطاعات فقراً موضع تجاهل شديد. وما زال يوجد نظام تعليمي يفتقر إلى الإنصاف، مع عدم كفالة ضمان التعليم الابتدائي الأساسي مجاناً. وقد لوحظ حدوث نقصان ضئيل في البطالة ولكن معدلها ما زال مرتفعاً. وزيدت الضرائب غير المباشرة، مما أثر بدرجة أكبر على أشد شرائح السكان حرماناً. وفيما يتعلق بالحق في السكن، لم تكن الإعانات المقدمة كافية، إذا أخذنا في الاعتبار إفقار السكان وارتفاع معدلات الفائدة.

٧٠- وكان للصراع المسلح، وبخاصة سلوك الجماعات المسلحة غير الشرعية، تأثير سلبي على حالة حقوق الإنسان وأدى إلى تفاقم الأوضاع واستنزاف حالة الموارد التي تعتمد عليها الدولة لكي تتصدى للمشاكل بفعالية. ومن المهم على وجه الخصوص في هذا الصدد أن تحدد السلطات الأولويات لكي تضمن استجابتها استجابة ملائمة ووفاء بالتزاماتها.

٧١- واستمر الإبلاغ عن شكاوى تتعلق بالقيام بعمليات إعدام بإجراءات موجزة أو خارج النظام القضائي أو تعسفاً. وسُجل وجود اتجاه تصاعدي في الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة من قبيل حالات الاختفاء القسري، والاعتقالات التعسفية، والتدخل التعسفي في الحياة الخاصة وفي المنازل، والتعذيب وإساءة المعاملة، وتجاهل الضمانات القضائية. وقد ارتكبت قوات الأمن العديد من هذه الانتهاكات في سياق السياسات الأمنية للحكومة ونتيجة لضعف الرقابة القضائية من جانب المسؤولين في مكتب النائب العام، ونتيجة لضعف الرقابة من جانب المسؤولين في مؤسسات المدعي العام للدولة (الوزارة العامة). وفي حالات أخرى، حدثت الانتهاكات بسبب الصلاحيات التي منحتها أنظمة معينة لقوات الأمن، ومن بينها القوات العسكرية، وهي صلاحيات تمنحها الحق في أن تتصرف بدون إذن فيما يتعلق بتقييد حقوق الإنسان والحريات الأساسية^(٢٥).

٧٢- وأُبلغ عن إعدامات عديدة خارج النظام القضائي عُزيت مباشرة إلى قوات الأمن^(٢٦). وإضافة إلى ذلك، أُبلغ عن إعدامات جماعية أو مذابح ارتكبتها جماعات شبه عسكرية وعزيت المسؤولية عنها إلى الدولة بسبب تقصير الموظفين العموميين أو تواطئهم، مثلما حدث في توليما وأراوكا، على التوالي. وأُبلغ أيضاً عن مسؤولية الدولة الناجمة عن التقصير أو التواطؤ مع الجماعات شبه العسكرية فيما يتعلق بعمليات إعدام بإجراءات موجزة جرت في محافظات من قبيل انتيوكيا وأراوكا وكاوكا وسيزار وكونديناماركا^(٢٧).

٧٣- وبالمقارنة بسنة ٢٠٠٢، من دواعي القلق ملاحظة الزيادة في الشكاوى التي تلقاها مكتب المفوض السامي في كولومبيا بشأن حالات الاختفاء القسري، وبصفة خاصة تلك التي ارتكبتها جماعات شبه عسكرية، وتُعزى المسؤولية عنها أيضاً إلى قوات الأمن. وتشمل هذه الشكاوى مناطق جغرافية تتسم بوجود قوات الأمن فيها على نطاق واسع وبسيطرتها عليها، وهي مناطق أُبلغ عن تغاضي الموظفين العموميين فيها وتواطئهم فيما يتعلق بأنشطة الجماعات شبه العسكرية. وإضافة إلى ذلك، لم تسفر التحقيقات الرامية إلى العثور على من يقفون وراء هذه الأنشطة، وتحديد مسؤوليتهم، عن أية نتائج. وأُبلغ عن عدد من حالات الاختفاء القسري التي تُعزى إلى قوات الأمن^(٢٨).

٧٤- وسُجّل مكتب المفوض السامي في كولومبيا أيضاً حدوث زيادة في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات الحق في الحرية الفردية نتيجة للاعتقالات التعسفية التي ترتكبها سلطات الدولة. وقد حدث العديد من هذه الانتهاكات في إطار سياسة الأمن ومن خلال ممارسة قوات الشرطة والقوات العسكرية الاعتقالات الجماعية والاحتجازات بدون إذن، أو بالحصول على إذن مخالف للأصول، حيث إن بعض الأشخاص الذين جردوا من حريتهم لم يكن قد تم التعرف عليهم مسبقاً، أو استند في ذلك إلى أوصاف قدمها مخبرون ملثمون أو إلى تقارير استخباراتية^(٢٩).

٧٥- وتلقى مكتب المفوض السامي في كولومبيا شكاوى عديدة بشأن سلوك مسؤولين من مكتب النائب العام في العديد من الحالات المذكورة أعلاه. وذكّر أيضاً أن مكتب النائب العام أقر بعد ذلك مبادرات من جانب قوات الأمن بشأن القيام بما يسمّى عمليات تفتيش وغارات "طوعية"، واعتقالات لا تستوفي الشروط الضرورية لكي تكون مبررة أو مشروعة، أو تطبيق مفهوم "الفضاعة الدائمة": وهو مفهوم يتنافى مع القواعد الدولية. وإضافة إلى

ذلك، تلقى مكتب المفوض السامي في كولومبيا شكاوى بشأن حالات صدر فيها إذن القبض بعد أن كان مغاورون سابقون أُعيد إدماجهم في الحياة المدنية قد أشاروا بأصابع الاتهام إلى الشخص المعتقل، دون غيره. ومن المزعوم أن هذه الممارسات غير القانونية حدثت داخل منشآت عسكرية بالتعاون من مكتب النائب العام^(٣٠).

٧٦- وبالمقارنة بالسنة الماضية، أُبلغ عن حدوث زيادة في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات الحق في السلامة الشخصية، ترجع إلى المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة من جانب أفراد قوات الأمن^(٣١). وزادت أيضاً الشكاوى المتعلقة بحدوث انتهاكات من هذا القبيل، من بينها استخدام القوة بدرجة غير متناسبة، من جانب مسؤولي الأمن ضد الأفراد المعتقلين أو نزلاء السجون. وقد سُجلت الحالات الأخيرة بصفة رئيسية في منشآت السجون التي أُقيمت في إطار ما يسمى الثقافة الجديدة للسجون^(٣٢)، وهي سجون موجودة في أكاسياس (فيلافيسنسيو)، وكومبيتا (بويكا)، ولا دورادا (كلداس)، وبالغوردو (بوكارامانغا)، وفاليدوبار (سيزار)، وبوجه خاص في سان إيسيدرو (بوبيان)^(٣٣). وإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع مستوى الاكتظاظ في سجون البلد هو أحد دواعي القلق^(٣٤).

٧٧- وظلت إقامة العدل تواجه مشاكل في ما يتعلق بالوصول إلى العدل، والاستقلال والتزاهة القضائين، والضمانات القضائية، وافتراس البراءة، فضلاً عن الإفلات من العقاب. ولوحظت مسائل الوصول إلى العدل ليس فحسب بسبب عدم وجود وكلاء نيابة وقضاة في بلديات عديدة بالبلد، بل أيضاً نتيجة لتأثير الصراع المسلح.

٧٨- وتأثر استقلال القضاء وتأثرت نزاهته بعدة عوامل. ففي بعض الحالات، حالت الأحكام التشريعية دون احترام هذا المبدأ، كما في حالة القواعد التي تخوّل قوات الأمن، بما فيها القوات العسكرية، صلاحية القيام، في ظل حالة طوارئ (حالة اضطراب داخلي)، باعتقالات وغارات وعمليات تفتيش وعمليات أخرى مع ممارسة وظائف الشرطة القضائية ولكن بدون الحصول على إذن مسبقاً صادر عن السلطة المختصة. كذلك، أُلقيت ظلال من الشك على استقلال وكلاء النيابة نتيجة لوجود فروع لمكتب النائب العام داخل المنشآت العسكرية، كما هو الحال مثلاً في أراوكا. وفي مناسبات أخرى، أدت قرارات وكلاء النيابة أو أدى مسار تحقيقاتهم إلى فصلهم أو إلى تكليف وكلاء نيابة آخرين بإجراء التحقيقات المتعلقة بها، بقرار من النائب العام، مما يمثل مخالفة لمبدأ استقلال القضاء واستقلال وكلاء النيابة^(٣٥).

٧٩- ولا بد من الإشارة بوجه خاص إلى الجهود التي بذها مكتب المدعي العام في متابعة ومراقبة وضع أو تطبيق أحكام معينة من قبيل تقييم التقارير المتعلقة بسلوك الموظفين العموميين فيما يسمى بمناطق إعادة التأهيل والتجميع، ومتابعة الحالة في بوخايا (تشوكو)، أو رأيه الرسمي في الاستفتاء المقترح من الحكومة^(٣٦). ومن ناحية أخرى، استطاع مكتب المفوض السامي في كولومبيا أن يلاحظ حالات كان فيها سلوك ممثلي مؤسسات المدعي العام للدولة (الوزارة العامة) سلوكاً غير متسق. وفي بعض الحالات، كان للمؤسسات المدعي العام للدولة (الوزارة العامة) موقف انتقادي وصارم في أداء واجباتها كمؤسسات للرقابة الوقائية والتأديبية على السواء، كما كان الحال

مثلاً في ميدلين. وفي حالات أخرى، كان مكتب المدعي العام مصاحباً ومقرراً، بنفس درجة القبول الضمني من جانب مكتب النائب العام وعدم صرامته، لأفعال القوات الأمنية ووكلاء النيابة، كما كان الحال مثلاً في أراوكا.

٨٠- وكان مما يشكل عنصراً إضافياً لإثارة القلق تكرار ممارسة سلطات الدولة عرض الأفراد المعتقلين أو المأسورين أمام وسائل الإعلام وتصويرهم على أنهم أفراد في جماعات المفاوضين، مما يشكل تجاهلاً لمبادئ افتراض البراءة واحترام كرامة الإنسان.

٨١- ومن العناصر الأخرى التي أثرت في استقلال القضاء ونزاهته حالات انتهاكات حقوق الإنسان أو خروقات القانون الإنساني الدولي التي أُسندت إلى نظام القضاء الجنائي العسكري أو ما زالت تحت اختصاصه^(٣٧).

٨٢- وما زال سكان كولومبيا بوجه عام، والصحفيون وممثلو وسائل الإعلام، فضلاً عن أساتذة البلد الأكاديميين ومنثقيه، يتعرضون لصعوبات في ممارسة حقهم في حرية الرأي والتعبير ممارسة كاملة. ونتيجة لتنفيذ سياسة الأمن وتأثير بعض التدابير التشريعية، أُبلغ عن شكاوى عديدة تتعلق بانتهاكات هذه الحريات الأساسية في بعض مناطق البلد، وبصفة رئيسية في محافظة أراوكا. وقد لاحظ مكتب المفوض السامي في كولومبيا وتلقى معلومات عن انتهاكات من جانب قوات الأمن فرضت فيها تلك القوات تقييدات تعسفية أو غير قانونية على ممارسة حرية الصحافة، فضلاً عن انتهاك التزامها بضمان الحقوق والحريات وحمايتها^(٣٨).

٨٣- وفيما يتعلق بحرية التنقل والإقامة، من الجدير بالتحديد أنه حدث نقصان في عمليات التهجير الداخلي القسري الجديدة بالمقارنة بالسنة السابقة، وإن كانت معدلات تلك العمليات كما يُبلغ عنها ما زالت تدعو إلى القلق، وبخاصة في أنتيوكيا وبوليفار ونورتي دي سانتاندر وسيزار وكوندينا ماركا. فقد أبلغت شبكة التضامن الاجتماعي عن أكثر من ١٣٠.٠٠٠ شخص شُردوا حديثاً في الفترة الممتدة حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وكانت الدولة مسؤولة عن بعض هذه الحالات بسبب انعدام، أو عدم كفاءة، التدابير التي كان يمكن أن تحول دون حدوث تلك الحالات أو كان يمكن أن تحمي الضحايا.

٨٤- وعلى الرغم من التدابير التي اتخذتها الحكومة لضمان سلامة السكان وإجراء انتخابات بلدية وانتخابات في المحافظات أثناء شهر تشرين الأول/أكتوبر، لم يتمكن العديد من المرشحين والناخبين من ممارسة حقهم السياسي في أن يصوتوا وأن يُنتخبوا. وفي بعض الحالات، لم يتمكن سكان المناطق الريفية من تسجيل وثائق هويتهم الشخصية لكي يصوتوا، واضطر أيضاً عدد كبير من المرشحين إلى القيام بحملاتهم الانتخابية في ظل انعدام المساواة وانعدام الأمن.

خامساً - حالة الفئات الضعيفة بوجه خاص

المدافعون عن حقوق الإنسان

٨٥- ظلت حالة المدافعين عن حقوق الإنسان، ومن بينهم النقابيون (وبخاصة العاملين في القطاع المدرسي والقطاع الصحي)، حرجة. فعلى الرغم من ملاحظة حدوث نقصان في عمليات القتل والهجمات وتدابير الاختفاء القسري وأخذ رهائن ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، فقد ظلت أعمال العنف هذه تؤثر عليهم. وقد عزّيت هذه الجرائم بصفة رئيسية إلى الجماعات شبه العسكرية، وعُزيت في بعض الحالات إلى القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، وعُزيت بدرجة أقل إلى جيش التحرير الوطني.

٨٦- ودلت ديناميات الصراع المسلح على حدوث تغيير في الطريقة التي تعمل بها الجماعات المسلحة، وبخاصة الجماعات شبه العسكرية، التي تستخدم استراتيجيات أكثر حدقاً، ويكون تأثيرها العام أقل من تأثير الاعتداءات المباشرة على حق المدافعين عن حقوق الإنسان في الحياة. وجدير بالذكر أيضاً حدوث تغيير في عوامل الخطر بالنسبة لهذه الفئة. والواقع أن سياسات الاعتقال الجماعي وشن غارات على نطاق كبير التي شملت مكاتب منظمات المجتمع المدني ونقابات العمال، فضلاً عن سلوك بعض السلطات الحكومية، جعلت المدافعين عن حقوق الإنسان أكثر تقييداً في أعمالهم، وأكثر تحفظاً عند إبداء آرائهم، كما جعلتهم يحدّون من أنشطتهم.

٨٧- وقد اتخذت الحكومة، بقيادة مكتب نائب رئيس الجمهورية، ترتيبات لإجراء حوارات مع منظمات حقوق الإنسان والسلام، ومع نقابات العمال. ومن الجدير بالذكر اعتماد التوجيه الرئاسي ٠٩، الصادر عن وزارة الدفاع في تموز/يوليه ٢٠٠٣، الذي يصدّق على التوجيه الرئاسي ٠٧ الصادر عن الإدارة السابقة، المؤرخ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الذي يوعز إلى الموظفين العموميين بأن يحترموا المدافعين عن حقوق الإنسان ويحترموا أعمال منظماتهم.

٨٨- إلا أن التأثير الإيجابي لبدء هذه الشراكة ولهذين التوجيهين قابلته تصريحات عامة معينة من جانب السلطات الحكومية. فقد شكك كبار المسؤولين الحكوميين^(٣٩) في طبيعة عمل منظمات حقوق الإنسان وأهموها بأنها تخدم الإرهاب. وهذا يُضعف شرعية التوجيهين المذكورين أعلاه ويضعف احتمالات احترامهما، وقد يشجع على اتخاذ تدابير مضادة لحرية الضالعين في الدفاع عن حقوق الإنسان أو في حركات نقابية، ومضادة لخصوصيتهم.

٨٩- وفي إطار سياسة الأمن الديمقراطي، تعرض أعضاء المنظمات غير الحكومية والزعماء الاجتماعيون والنقابيون للاعتقال التعسفي أو وُجهت إليهم تهمة التمرد. وكان العديد منهم، وقت إلقاء القبض عليهم، مشمولين بحماية التدابير الاحتياطية التي طلبتها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وكانوا يستفيدون من برنامج الحماية الذي تنفذه وزارة العدل والداخلية.

الفئات الإثنية

٩٠- ظلت حالة حقوق الإنسان فيما يتعلق بالفئات الإثنية حالة حرجة، وبخاصة فيما يتعلق بطائفتي السكان الأصليين والكولومبيين الأفارقة. وإضافة إلى ذلك، ظلت هذه الفئات، ومن بينها الرايساليس (وهم من السكان المخلّطين الناطقين باللغة الإنكليزية ويقطنون سان أندريس وبروفيدنسيا وسانتا كاتالينا) وكذلك طائفة الروما (العجر) تعاني من انتهاكات حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واستمر تأثرها بالتمييز العنصري، والفقير، والاستبعاد، ونقض حقوقها المحددة. وينعكس ذلك في انعدام وجود بيانات اجتماعية واقتصادية بشأن الفئات الإثنية وما ينتج عن ذلك من عدم وجود سياسات مُميزة قادرة على تلبية احتياجاتهم الخاصة.

٩١- وقد ساهم الصراع المسلح في تفاقم حالة طائفتي السكان الأصليين والكولومبيين الأفارقة. وأبلغ عن حدوث زيادة في عمليات العنف الانتقائي ضد السلطات التقليدية والزعماء التقليديين، ارتُكبت فيها عمليات قتل ووجهت فيها تهديدات بالقتل ونُفذت فيها عمليات تهجير قسري، فضلاً عن زيادة محاصرة الجماعات المسلحة غير الشرعية لهاتين الطائفتين. وقد أثر ذلك على حق الطائفتين في الاستقلال الذاتي، مما أضعف تنظيمهما الداخلي ومستوى تمثيل زعمائهما. فقد راح أكثر من ١٠٠ فرد من السكان الأصليين ومن زعمائهم ضحية لعمليات القتل، التي ارتُكبت ٥٠ منها ضد الزعماء السياسيين والروحانيين لطائفة كانكوامو (سييرا نيفادا دي سانتا مارتا) وعُزيت بصفة رئيسية إلى المجموعات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس. وثارَت أحياناً تساؤلات بشأن عدم اتخاذ قوات الأمن+ تدابير فعالة لحماية هذه الطوائف، وكذلك بشأن وصم هذه الطوائف.

٩٢- ولا بد من التشديد على بعض التقدم الذي حققته الدولة فيما يتعلق بالحماية والوقاية، وبخاصة فيما يتعلق بالسكان الأصليين، فضلاً عن تقوية وجود مكتب أمين المظالم من خلال المدافعين عن حقوق الطوائف في المناطق التي تتسم بهزال وجود الدولة فيها وبارتفاع نسبة تركيز السكان الأصليين والكولومبيين الأفارقة. إلا أن استجابات الدولة التي ترمي إلى تلبية الاحتياجات التعليمية والمتعلقة بالرعاية الصحية وبالعمالة والإسكان والصرف الصحي الأساسي ما زالت غير كافية. وعلى الرغم من القرار الهام الذي اتخذته المحكمة الدستورية واعترفت فيه بحق طوائف السكان الأصليين في التشاور المسبق معها حيثما يتقرر إجراء عملية تبخير لمخاض غير مشروعة في المناطق المخصصة لها، ما زالت الدولة تنتهك هذا الحق في حالة وجود مشاريع لها تبغي منها استغلال الموارد.

المرأة

٩٣- من الجدير بالذكر توقيع جميع فروع الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ على الاتفاق الوطني بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين، واعتماد السياسة الوطنية بشأن الصحة الجنسية والإنجابية. وبالرغم من ذلك، وبالرغم من بعض التقدم التشريعي، فإن استمرار التمييز الجنسي والاستبعاد والعنف الجنسيين ما زال يؤثر على وجود مساواة حقيقية بين الرجل والمرأة. ويلزم تحقيق تقدم أكبر في تنفيذ وفعالية هذه السياسة من أجل المرأة. فالتزام

الحكومة بشأن هذا الموضوع يضعفه انعدام التعزيز المؤسسي وما ينجم عن ذلك من عدم وجود استقلال ذاتي إداري وتقني وفيما يتعلق بالميزانية.

٩٤- وما زالت أشكال العنف المتنوعة التي تُرتكب ضد المرأة، في سياق الصراع المسلح، تؤثر على حقوقها. فقد تلقى مكتب المفوض السامي في كولومبيا شكاوى بشأن حدوث عمليات اغتصاب من قبل الجماعات شبه العسكرية وأفراد قوات الأمن، كما تلقى شكاوى بشأن قيام جماعات المفاورين بعمليات استرقاق جنسي. وتواصل الجماعات المسلحة غير الشرعية ممارسة الضغط الاجتماعي على المرأة بهدف إضعاف عملية تنظيم صفوفها ومشاركتها في الأنشطة العامة. وفي مواجهة هذا الوضع، فإن الاستجابات الفعالة من جانب الدولة غير كافية من حيث الحماية والوقاية والتحقيق والمعاقبة على ارتكاب هذه الأفعال. ومن دواعي القلق بوجه خاص حالات الاغتصاب التي تندرج الآن ضمن اختصاص نظام العدالة الجنائية العسكري^(٤٠).

٩٥- وتتأثر عل وجه الخصوص حقوق المرأة التي تشارك في الأعمال القتالية، وبخاصة حقوقها الجنسية والإنجابية، بإساءة استخدام السلطة داخل الجماعات المسلحة غير الشرعية. كذلك، تواصل القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي الاستخدام الإلزامي لوسائل منع الحمل وللإجهاض القسري.

الأطفال

٩٦- ما زالت أعداد كبيرة من الأطفال تروح ضحايا انتهاكات الحق في الحياة، وتتأثر أيضاً بالتخلي عنها، وبتشغيل الأطفال، وباستغلالهم والاعتداء عليهم جنسياً، وبإساءة معاملتهم جسدياً، وبالعنف الأسري^(٤١). والأطفال والمراهقون هم، من حيث الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الضحايا الرئيسيون للإهمال في هذا المجال. كذلك، يؤثر الصراع المسلح تأثيراً سلبياً قوياً على الأطفال، وبخاصة بسبب عمليات أخذ رهائن^(٤٢)، والتجنيد والتهجير، وعواقب خروقات القانون الإنساني التي تُرتكب ضد طوائفهم وعائلاتهم^(٤٣).

الصحفيون

٩٧- ظلت حالة الصحفيين مزعزعة، بحيث كان المجال المتاح لهم فيما يتعلق بممارسة مهنتهم وممارسة حرية الرأي والتعبير والحصول على المعلومات ممارسة حرة ومستقلة محدوداً. وأثناء سنة ٢٠٠٣، سُجلت على الأقل ٤ عمليات قتل وإعدام لصحفيين. وقد كان اثنان منهم مشمولين ببرنامج الحماية الذي تنفذه وزارة العدل والداخلية وكان مستوى الخطر المعرضين له قد قُدر بأنه متوسط إلى منخفض. وواصلت الجماعات المسلحة غير الشرعية تهديد وتخويف الصحفيين فضلاً عن اللجوء إلى أخذ رهائن من بينهم. وتزامنت ممارسة الجماعات شبه العسكرية ضغطاً متزايداً على الصحفيين الذين يغطون جرائمهم تغطية صحفية، وبخاصة في بوغوتا، مع عملية التفاوض بين الحكومة والجماعات شبه العسكرية. وعُزيت أيضاً إلى جماعات المفاورين تهديدات وُجّهت إلى الصحفيين. كما

وُجّهت تهديدات أخرى لم يُعرف مصدرها، للحيلولة دون الإبلاغ عن حالات الفساد التي شملت موظفين عموميين.

٩٨- وقد أُبلغ أن السلطات الرسمية في محافظتي أراوكا وسيزار أعاقَت، في بعض الأحيان، أعمال الصحفيين باحتجازهم ومصادرة المادة الصحفية التي أعدوها. ولم يؤد تطبيق سياسة الأمن الديمقراطي في محافظة أراوكا إلى تجنب التهجير القسري لـ ١٥ صحفياً أثناء شهري آذار/مارس و نيسان/أبريل وذلك بسبب التهديدات الموجهة إليهم من الجماعات المسلحة غير الشرعية أو بسبب قتل صحفي تعرض للتهديد وكان من المستفيدين من برنامج الحماية الذي تنفذه وزارة العدل والداخلية. ومن ثم يمكن استنتاج أن التدابير المتخذة في أراوكا لم تُهيئ الظروف المواتية للممارسة الكاملة لحرية الصحافة وحرية السكان في الحصول على المعلومات بطريقة حقيقية ونزيهة. ولهذا السبب أظهر صحفيون كثيرون زيادة في ممارستهم الرقابة الذاتية، التي يعرفونها بأنها "الخضوع لتنظيم ذاتي من أجل البقاء على قيد الحياة".

الطوائف المعرضة للخطر

٩٩- لقد تراجع في سنة ٢٠٠٣ اتجاه تزايد التهجير القسري، بحيث أُبلغ عن حدوث نقصان في عدد الحالات الجديدة. وربما كان هذا التغيير تفسره عوامل من قبيل تأثير سياسة الأمن وعمليات العودة التي رتبها الحكومة، ومحاصرة الجماعات المسلحة غير الشرعية للطوائف، مثلاً في غابارا (نورتي دي سانتاندر)، وضخامة حجم عمليات التهجير التي جرت في السنوات السابقة، والتي جعلت عدة مناطق ريفية مهجورة تقريباً، كما هو الحال في المنطقة الشرقية من أنتيوكيا أو في بوتومايو، وكذلك تأثير المفاوضات بين الحكومة والمجموعات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس. إلا أن تزايد وجود قوات الأمن لم يحل دون حدوث عمليات تهجير قسري جديدة في بعض البلديات التي كانت جزءاً من مناطق إعادة التأهيل والتجميع.

١٠٠- ووفقاً لشبكة التضامن الاجتماعي، حدث ما يقرب من ٧٦ في المائة من عمليات التهجير القسري في ١٢ محافظة خلال الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و٣٠ أيلول/سبتمبر، وكانت أكثر المحافظات تأثراً بذلك هي أنتيوكيا وسيزار وبوليفار وبوتومايو، مع كون ٤ في المائة من السكان المهجرين من القُصّر، و٥٠ في المائة من النساء (١٩ في المائة منهن ربات أسر معيشية)، و٤ في المائة من السكان الأصليين، و٥ في المائة من الكولومبيين الأفارقة. وتشير شبكة التضامن الاجتماعي إلى انعدام الأمن بوجه عام إلى والمجاهات المسلحة والتهديدات الانتقائية والمذابح واحتلال الجماعات المسلحة غير الشرعية للبلديات، باعتبارها أسباب التهجير. ووفقاً للمصدر نفسه، كانت مجموعات الدفاع عن النفس مسؤولة عن زهاء ٣٣ في المائة من عمليات التهجير، وكانت جماعات المغاورين مسؤولة عن ٢٤ في المائة، بينما كانت قوات الأمن مسؤولة عن ٠,٨ في المائة؛ وكانت أكثر من جماعة مسلحة واحدة مسؤولة عن ٣٥ في المائة من عمليات التهجير^(٤٤).

١٠١- وتعرضت سياسة الاهتمام بالسكان المهجرين لانتكاسات. فقد تأثر الاهتمام المتميز بشأن مشاريع الصحة والإسكان والحصول على الأراضي والإنتاج بعملية إعادة تشكيل الكيانات العامة، وعدم تحديد السياسات، ومحدودية الميزانيات، وإضعاف تدابير التمييز الإيجابي. وأصدرت المحكمة الدستورية حكماً في آذار/مارس ٢٠٠٣ يقضي بحماية حق المهجرين داخل المناطق الحضرية في الحصول على المزايا والمساعدة التي تنص عليها اللوائح الوطنية. ورغم تحقيق إنجازات في مجال تقديم المساعدة في حالات الطوارئ، وبخاصة في حالة عمليات التهجير الجماعي، يُلاحظ ارتفاع درجة تجاهل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان المهجرين، وبخاصة النساء والأطفال والفئات الإثنية. وإضافة إلى ذلك، يوجد اهتمام خاص بسياسة الحكومة يجذب عودة المهجرين إلى أماكنهم الأصلية. إلا أن رغبة المهجرين في العودة، في إطار عمليات الإعادة التي تشجعها الشبكة، ما زالت موضع تساؤل وذلك للافتقار إلى الخيارات الاجتماعية والاقتصادية، والافتقار إلى المعلومات، وإلى عملية تنطوي على المشاركة وتشمل ضمانات أمنية، نتيجة لاستمرار وجود حد زمني لمدة المعونة، واستمرار الصراع، وتوافر خيارات قليلة لإعادة الاستقرار وإعادة التوطين.

الفئات الضعيفة الأخرى

١٠٢- من الممكن إدراج موظفي البلديات والمحافظات (العُمد، وأعضاء مجالس البلديات، والنواب) وأعضاء الاتحاد الوطني ووكلاء النيابة ورجال الدين وممارسي الجنس المثلي ضمن الفئات التي تتأثر بالذات بالصراع المسلح وبجالة حقوق الإنسان في هذا البلد. فقد سجل الاتحاد الكولومبي للبلديات والاتحاد الوطني للمجالس ٨ عمليات قتل لعُمد و٥٦ عملية قتل لأعضاء في مجالس بلديات أو مدن، وذلك حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وحتى أيار/مايو من نفس السنة، كان على ١٠٧ من العُمد أداء وظائفهم من خارج بلدياتهم، بحيث قاموا بأداء معظمها في عواصم المحافظات. وإضافة إلى ذلك، استمر ضعف أعضاء الاتحاد الوطني. فوفقاً لرئيسياري (Reiniciar)، حدثت ١٦ عملية قتل في صفوفهم (راح ضحيتها اثنان من أعضاء مجالس البلديات أو المدن، ومرشح لمنصب عمدة، ومرشح لمنصب محافظ، ضمن آخرين) و٦ حالات اختفاء قسري (شملت مرشحاً لمنصب عمدة). كذلك أبلغ الاتحاد القضائي الوطني (ASONAL JUDICIAL) عن حدوث ١٧ عملية قتل، و٥ اعتداءات، و٥٦ تهديداً بالقتل ضد مسؤولين قضائيين، حتى تشرين الأول/أكتوبر. وطالت أيضاً عمليات القتل والتهديدات وأخذ رهائن الطوائف الدينية الكاثوليكية والبروتستانتية. وأخيراً، لم تتمكن جماعات أخرى من الأفراد، مثل من يمارسون الجنس المثلي، من تحقيق تقدم تشريعي فيما يتعلق بحماية حقوقهم، فضلاً عن كونهم ضحايا أعمال عنف بدافع من عدم التسامح.

سادساً - التوصيات

١٠٣- يعرض المفوض السامي، استناداً إلى تحليله المفصل، سلسلة من التوصيات المحددة ذات الأولوية فيما يتعلق بسنة ٢٠٠٤. وهذه التوصيات، غير الشاملة، مصنفة تحت ٦ عناوين هي: الوقاية والحماية، والصراع المسلح الداخلي؛ وسيادة القانون والإفلات من العقاب؛ والسياسات الاقتصادية والاجتماعية؛ وترويج ثقافة حقوق الإنسان؛ وأنشطة التعاون التقني وإسداء المشورة التي يقوم بها مكتب المفوض السامي في كولومبيا.

١٠٤- وهذه التوصيات موجهة إلى السلطات الوطنية على مستوى فروع الحكم الثلاثة، وكذلك إلى الهيئات الإشرافية المسؤولة عن حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وإلى جميع أطراف الصراع المسلح الداخلي، وإلى المجتمع المدني. والمفوض السامي مقتنع اقتناعاً راسخاً بأن الحالة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من شأنها أن تتحسن تحسناً ملحوظاً إذا قامت الجهات التي تُوجه إليها التوصيات التالية بتطبيقها خلال سنة ٢٠٠٤.

(أ) الوقاية والحماية

١٠٥- يشجع الموظف السامي الحكومة على تعزيز التنسيق بين نظام الإنذار المبكر، المنشأ في مكتب أمين المظالم، ولجنة الإنذار المبكر المشتركة بين المؤسسات، وذلك على سبيل متابعة التدابير المتخذة من السلطات في المجالات المحددة في التقارير التي تتناول المخاطر. ويتعين أيضاً أن تشمل اللجنة مكتب أمين المظالم، وشبكة التضامن الاجتماعي، وبرنامج وزارة العدل والداخلية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

١٠٦- ويشجع المفوض السامي الحكومة على أن تكفل تنفيذ برامج حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من الجماعات، وهي برامج تتولى المسؤولية عنها إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية، بما يلزم من تغطية وفعالية. ويتعين على الوزارة أن تبحث، مع مؤسسات أخرى من مؤسسات الدولة، عن آليات جديدة ترمي إلى الحد من عوامل الخطر وإلى اتخاذ إجراءات وقائية ضد هذه العوامل.

١٠٧- ويشجع المفوض السامي شبكة التضامن الاجتماعي على القيام في أقرب وقت ممكن، مع المؤسسات الحكومية والرسمية الأخرى، بتطبيق برامج الوقاية والحماية التي وُفق عليها مع الطوائف المعرضة للخطر. وفيما يتعلق بالتشريد، ينبغي تطبيق المبادئ التوجيهية التي وضعتها الأمم المتحدة تطبيقاً صارماً.

١٠٨- ويحض المفوض السامي الحكومة والكونغرس على كفالة تضمين الميزانية الوطنية الأموال اللازمة لتزويد مكتب النائب العام ومكتب أمين المظالم بالوسائل اللازمة لتمكينهما من أن يكون لهما تمثيل في المناطق التي لا يوجد لهما تمثيل فيها حالياً، وبخاصة في المناطق التي توجد فيها نسبة عالية من السكان الأصليين والكولومبيين الأفارقة والأشخاص المشردين. ويوصي المفوض السامي أيضاً بأن يشارك مكتب النائب العام ومكتب أمين المظالم أمناء المظالم البلديين في أنشطتهما وبرامجهما المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

١٠٩- ويشجع المفوض السامي المدعي العام على أن يجري، أثناء النصف الأول من سنة ٢٠٠٤، الاستعراض المعلق لسجلات المخابرات العسكرية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان. ويجب إجراء هذا الاستعراض مرة سنوياً على الأقل.

١١٠- ويوصي المفوض السامي مؤسسات المدعي العام للدولة (الوزارة العامة) وكبار مسؤولي الخدمة العامة بالامتثال لواجبهم المتمثل في اتخاذ تدابير تأديبية ضد أي موظفين من موظفي الدولة يشككون في مصداقية أعمال المدافعين عن حقوق الإنسان أو يعرضون تلك الأعمال للخطر من خلال ما يصدر عنهم من تصريحات أو أفعال أو تقصيرات على أي نحو كان.

١١١- ويشجع المفوض السامي وزير الدفاع على أن يقوم، استناداً إلى نتائج دراسة مستقلة، وبطريقة شاملة ومنهجية وعملية، بتطوير تدريب جميع أفراد قوات الأمن في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

(ب) الصراع المسلح الداخلي

١١٢- يبحث المفوض السامي القوات الثورية المسلحة لكولومبيا - الجيش الشعبي، وجيش التحرير الوطني، والمجموعات الموحدّة الكولومبية للدفاع عن النفس، وغيرها من جماعات المفاوضين والجماعات شبه العسكرية، على احترام حق جميع المدنيين في الحياة. ويبحث كل هذه الجماعات بالذات على الامتناع في جميع الأوقات عن شن هجمات على السكان المدنيين، وهجمات عشوائية، وعن ممارسة عمليات الاختطاف وتجنيد القصر والقيام بأعمال إرهابية، وذلك باعتبارها ممارسة غير مقبولة.

١١٣- ويبحث المفوض السامي القوات الثورية المسلحة لكولومبيا - الجيش الشعبي، وجيش التحرير الوطني، والمجموعات الموحدّة الكولومبية للدفاع عن النفس، وجميع الجماعات المسلحة غير الشرعية الأخرى، على أن تقوم فوراً، ودون أية شروط، بالإفراج عن كل شخص تكون قد اتخذته رهينة وعن أي شخص يكون قد ألقى سلاحه أو توقف عن الاشتراك في أعمال القتال.

١١٤- ويبحث المفوض السامي القوات الثورية المسلحة لكولومبيا - الجيش الشعبي، وجيش التحرير الوطني، والمجموعات الموحدّة الكولومبية للدفاع عن النفس، وجميع الجماعات المسلحة غير الشرعية الأخرى، على الامتناع عن أي عمل قد يمس تمتع السكان المدنيين بحقوق الإنسان وينتقص من قدرة الدولة الكولومبية على الوفاء بالتزاماتها بحماية هذه الحقوق وضمانها.

١١٥- ويبحث المفوض السامي الجماعات المسلحة غير الشرعية وبصفة خاصة القوات الثورية المسلحة لكولومبيا - الجيش الشعبي، وجيش التحرير الوطني، على الوفاء بالتزامات التي تفرضها عليهما القواعد الدولية التي تحظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد.

١١٦- ويحث المفوض السامي جميع الأطراف الضالعة مباشرةً في أعمال القتال في سياق الصراع المسلح الداخلي على أن تراعي، دون أي تقييد، المبادئ الإنسانية المتعلقة بالتحديد والتمييز والتناسبية وأن تراعي أيضاً الالتزام العام بحماية السكان المدنيين، وأن تضمن كذلك إتاحة سُبل حصول السكان الضعفاء على المساعدات الإنسانية.

١١٧- ويوصي المفوض السامي بأن تبذل الحكومة والجماعات المسلحة غير الشرعية والقطاعات الممثلة للمجتمع المدني قصارى جهودها لإقامة اتصالات من أجل الحوار والتفاوض بغية إيجاد حل للصراع المسلح الداخلي وتحقيق سلام دائم. وينبغي أن تُراعى في الحوارات والمفاوضات، من البداية، حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويحضُ المفوض السامي الحكومة والكونغرس على أن يحترما احتراماً كاملاً المبادئ الأساسية المتعلقة بكشف الحقيقة وتحقيق العدل وجبر الضرر للضحايا، وذلك في جميع الحوارات والمفاوضات مع الجماعات المسلحة غير الشرعية.

(ج) سيادة القانون والإفلات من العقاب

١١٨- يحضُ المفوض السامي الحكومة والكونغرس على إيلاء الاهتمام الواجب للالتزامات التي تقع على عاتق كولومبيا بوصفها دولة طرفاً في الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وبالقانون الإنساني الدولي، وبالقانون الدولي للعمل. ويوصي المفوض السامي الحكومة بأن تصدِّق على المعاهدات الدولية المتعلقة بهذه الأمور وأن تُودع صكوك تصديقها على المعاهدات التي وُفق عليها داخلياً. ويحث المفوض السامي على عدم تضمين التشريعات الكولومبية أي قاعدة تتنافى مع هذه الصكوك، كما يحثها على عدم الإبقاء على أي قاعدة من هذا القبيل في التشريعات الكولومبية. ويوصي أيضاً بزيادة الاستعانة بالخدمات الاستشارية التي يقدمها مكتب المفوض السامي في كولومبيا.

١١٩- ويهيب المفوض السامي باللجنة الخاصة المعنية بإجراء تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان وخروقات القانون الإنساني الدولي أن تقدِّم نتائج محدَّدة بشأن الحالات المختارة وأن تقدِّم تقارير فصلية إلى رئيس الجمهورية بشأن سير التحقيقات في هذه الحالات.

١٢٠- ويحضُ المفوض السامي النائب العام على أن يضمن، عملاً برسالة التفاهم الموقَّعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ مع مكتب المفوض السامي في كولومبيا، الامتثال للتوصيات المتعلقة بسنة ٢٠٠٢ أثناء النصف الأول من سنة ٢٠٠٤. وتتعلق هذه التوصيات ببرنامج حماية الشهود والضحايا، ومشروع قانون وضع هيكل وظيفي لمسؤولي وموظفي مكتب النائب العام، وتعزيز الوحدة المعنية بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتشكيل مجموعة متخصصة في التحقيق في الصلات المحتملة بين أفراد القوات المسلحة والجماعات شبه العسكرية.

١٢١- ويحضّ المفوض السامي النائب العام على أن يضمن ويحترم استقلال وكلاء النيابة في أداء جميع واجباتهم وعلى أن يكفل وجود أسانيد كافية للإجراءات التي تنطوي على عمليات اعتقال وتفتيش، كما يكفل تنفيذ تلك الإجراءات مع مراعاة الأصول القانونية الواجبة.

١٢٢- ويهيب المفوض السامي بالمدعي العام وبأمين المظالم أن يُروّجاً لمراعاة الضمانات الإجرائية للمجردين من حريتهم الذين يكون وضعهم القانوني لم يتحدد بعد، وأن يحضّ على احترام تلك الضمانات. ويدعو المفوض السامي المدعي العام وأمين المظالم إلى تقديم تقارير عامة عن هذا الموضوع. ويحضّ المفوض السامي المعهد الوطني للمؤسسات العقابية والسجون على كفالة واحترام حقوق جميع التزلاء.

١٢٣- ويوصي المفوض السامي وزير الدفاع بأن يكفل فعالية جميع التحقيقات التأديبية في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو في جرائم الحرب التي تُعزى إلى أفراد من القوات الأمنية، وبأن يُوقف أولئك الأفراد عن أداء عملهم وذلك كإجراء وقائي. ويحضّ المفوض السامي أيضاً على قصر الاختصاص الجنائي العسكري على الجرائم المتعلقة بالخدمة العسكرية.

١٢٤- ويوصي المفوض السامي رئيس الجمهورية، بصفته رئيس الدولة والقائد الأعلى لقوات الأمن، بأن يتخذ جميع الخطوات الضرورية لكي يضمن، بمعزل عن أي حوار يجري بين الحكومة والجماعات شبه العسكرية، قطع أي علاقات بين الموظفين العموميين وأعضاء هذه الجماعات. ويوصي المفوض السامي أيضاً رئيس الجمهورية بأن يقدم تقريراً إلى مؤسسات المدعي العام للدولة (الوزارة العامة) كل ستة أشهر عن التدابير المتخذة وعن نتائج تطبيقها.

(د) السياسات الاقتصادية والاجتماعية

١٢٥- يحضّ المفوض السامي الحكومة على وضع سياسة متسقة، تستند إلى إحصاءات حديثة، للحد من انعدام المساواة، والتصدي للفقر المدقع الموجود في البلد، وكفالة اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لخفض معدلات الأمية والبطالة وتحسين إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والإسكان. وينبغي أن يكون التعليم الابتدائي مجانياً، كما ينبغي ضمان توفير الخدمات الصحية وإعانات الإسكان لأشدّ قطاعات السكان حرماناً.

(هـ) الترويج لثقافة حقوق الإنسان

١٢٦- يوصي المفوض السامي الحكومة ومنظمات المدافعين عن حقوق الإنسان بإقامة وترسيخ قنوات اتصال مستقرة، على الصعيد الوطني وكذلك على الصعيد الإقليمي، من أجل تحقيق درجة أكبر من التفاهم، وتحسين الترويج لحقوق الإنسان وتحسين حمايتها في شتى أنحاء البلد.

١٢٧- ويوصي المفوض السامي بأن تقوم الحكومة، من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين القطاعات والمعنية بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بإعداد خطة عمل منسّقة بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وذلك بالتعاون مع قطاعات المجتمع العريضة وبحيث تنطوي على نهج جنساني كجزء لا يتجزأ منها. ويجب الموافقة خلال النصف الأول لسنة ٢٠٠٤ على جدول زمني لإتاحة الانتهاء من وضع خطة العمل في نهاية السنة.

١٢٨- ويوصي المفوض السامي بأن يعتمد وزير التعليم، في سنة ٢٠٠٤، خطة عمل تجعل تدريس حقوق الإنسان تدريجياً شاملاً جزءاً فعالاً من التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية.

١٢٩- ويشجّع المفوض السامي الكونغرس والمجلس الأعلى للقضاء والنائب العام والمدرسة العليا للإدارة العامة ورابطات المحافظين والعُمد على اتخاذ الترتيبات اللازمة مع مكتب المدعي العام ومكتب أمين المظالم من أجل توفير التدريب المستمر في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لمسؤولي هذه الهيئات وموظفيها. ويوصي المفوض السامي أيضاً بأن يستعين مكتب أمين المظالم وتستعين المؤسسات الأخرى بشبكة المثقفين بشأن حقوق الإنسان الذين تلقوا التدريب في مكتبه في كولومبيا.

(و) الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية المقدمة من المفوضية

١٣٠- يحث المفوض السامي الدولة على أن تنفّذ بطريقة متماسكة وناجعة التوصيات الدولية، بما فيها تلك المقدمة في هذا التقرير، كما يحضّر نائب رئيس الجمهورية والوزراء المختصين والمفوض السامي للسلام وجميع المؤسسات الأخرى للدولة على التنسيق فيما بينهم تنسيقاً وافياً. ويجب على المؤسسات المذكورة أعلاه أن تُعد، في غضون النصف الأول من سنة ٢٠٠٤، جدولاً زمنياً لتنفيذ هذه التوصيات. ويدعوها المفوض السامي في هذا الصدد إلى الاستعانة بما هو موجود لدى مكتبه في كولومبيا من قدرة استشارية.

١٣١- ويدعو المفوض السامي الحكومة والكونغرس ومكتب النائب العام ومكتب المدعي العام ومكتب أمين المظالم ومنظمات المجتمع المدني إلى تعزيز الحوار الذي تُجرّبه مع مكتبه في كولومبيا، مع الاستفادة الكاملة من ولاية مكتبه في كولومبيا بشأن تقديم الخدمات الاستشارية والتعاون التقني. ويدعو المفوض السامي أيضاً المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المالي والتقني إلى مختلف مؤسسات الدولة، وإلى منظمات المجتمع المدني، وإلى مكتبه في كولومبيا، من أجل الإسهام في تنفيذ التوصيات بفعالية.

الحواشي

- ¹ For more information, see annex IV.
- ² See annex I.
- ³ See document “Política de Defensa y Seguridad Democrática” (Defense and Democratic Security Policy) Ministry of Defense, Presidency of the Republic, 2003.
- ⁴ See note A, annex II.
- ⁵ The first case was part of the proposed reform of justice, a bill that eventually was not formally presented to the Congress and was left for the next legislature. In the second case, the Congress withdrew the bill, taking into account the short terms left in the current legislature. See annex III of this report.
- ⁶ According to information provided by the Government in reply to the Office’s request.
- ⁷ See annex II, para. 3.
- ⁸ See annex III, paras. 9, 10 and 11.
- ⁹ An example, the responsibilities of the institutions in the indiscriminate attack of Bojayá, in May 2002 (see Follow-up Report of the Office of the High Commissioner in Colombia, of June 2003); and in homicides and disappearances in the Comuna 13 of Medellín, as a consequence of Operation Orion, developed on 16 October 2002.
- ¹⁰ See annexes I and IV.
- ¹¹ See previously mentioned document “Política de Defensa y Seguridad Democrática”, p. 19, para. 24.
- ¹² See annex III.
- ¹³ See statistics from the “Observatorio de Derechos Humanos de la Vicepresidencia”.
- ¹⁴ See the report of the United Nations High Commissioner for Human Rights on the human rights situation in Colombia, E/CN.4/2003/13, p. 54, para. 27 and note O.
- ¹⁵ See annex II, para. 20.
- ¹⁶ See annex II, paras. 10, 13, 14, 15, 16, 17, 18, 19, 24 and 26.
- ¹⁷ See annex II, paras. 27-30.
- ¹⁸ However, one month later, through a public communiqué, FARC-EP denied being responsible for this act.
- ¹⁹ See annex II, para. 24.
- ²⁰ See annex II, para. 23.
- ²¹ See annex II.

الحواشي (تابع)

- ²² See annex II, para. 20.
- ²³ See annex II, para. 34.
- ²⁴ See annex II. See also paras. 23 and 24 of this report.
- ²⁵ See annex III.
- ²⁶ See annex II, paras. 2 and 3.
- ²⁷ Ibid., para. 3.
- ²⁸ Ibid., para. 6.
- ²⁹ Ibid., para. 12.
- ³⁰ Ibid., para. 8.
- ³¹ The Committee Against Torture reiterated “its concern for the great number of acts of torture and ill-treatments allegedly perpetrated in a generalized and usual way by the forces or corps of the State ...”. See document CAT/C/CR/31/1, para. 8, of 18 November 2003.
- ³² The conditions and the internal regulations, under which these establishments function, may constitute cruel, inhuman or degrading treatments in giving excessive priority to the criteria of security and discipline.
- ³³ See annex II, para. 5.
- ³⁴ The Committee Against Torture has indicated that this situation could be equivalent to cruel, inhuman or degrading treatments (see documents CAT/CR/31/1, page 5, para. 10, point D.e).
- ³⁵ See annex II, paras. 9 and 10.
- ³⁶ Ibid., para. 10.
- ³⁷ Ibid., para. 3.
- ³⁸ See chap. III of this report.
- ³⁹ Among them, the President of the Republic, a few ministers and military commanders.
- ⁴⁰ See annex II, para. 10.
- ⁴¹ According to UNICEF, 35,000 children are sexually exploited and 653,000 are child workers, aged between 5 and 11 years old. It is estimated that around 2 million children are maltreated in their homes, 850,000 of them in a severe manner.
- ⁴² According to *Fundación Pais Libre* (Free Country Foundation), 243 minors have been taken as hostages between January and September 2003.
- ⁴³ See annex II, paras. 27 and 28.
- ⁴⁴ According to information provided by the Government in reply to the Office’s request.

Annex I

STATUS OF IMPLEMENTATION OF THE RECOMMENDATIONS FORMULATED BY THE UNITED NATIONS HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS IN HIS 2003 REPORT ON THE HUMAN RIGHTS SITUATION IN COLOMBIA IN 2002

1. Since 1997, the United Nations High Commissioner for Human Rights has presented an annual analytical report on the human rights situation in Colombia to the Commission on Human Rights. This report, as provided for in the Agreement reached between the Government of Colombia and the United Nations in November of 1996 - and currently renewed until 30 October 2006 - includes the recommendations considered pertinent by the High Commissioner.
2. The 27 recommendations contained in the report for the year 2002 and submitted in April 2003 are addressed to the executive, legislative and judicial authorities of the Colombian State, to the organisms for control charged with protection and promotion of human rights and to the civil society, aimed at supporting the efforts made in the country directed at improving the overall situation of human rights and international humanitarian law. They are also addressed to the armed illegal groups.
3. In his report for the year 2002, the High Commissioner expressed “the firm conviction that the situation regarding human rights and international humanitarian law could be noticeably improved if the (...) recommendations were to be taken into account and applied in 2003” (E/CN.4/2003/13, para. 154).
4. The statement on Colombia formulated by the Chairperson of the Commission on Human Rights in April 2003 expresses the consensus reached between the international community and the Government of Colombia. The latter was urged to fully comply with the recommendations made in the High Commissioner’s report (E/CN.4/2002/200, para. 45).
5. The commitment to implement the recommendations was later reiterated by the Republic of Colombia when, in July 2003, government representatives met in London with senior level representatives of the Governments of Argentina, Brazil, Canada, Chile, Japan, Mexico, Norway, Switzerland and the United States of America, the member States of the European Union, of the United Nations, of the Andean Development Corporation, the Inter-American Development Bank, the International Monetary Fund and the World Bank. In the Declaration of London, the countries “noted with satisfaction the commitment on the part of the Government of Colombia to implement the recommendations of the United Nations High Commissioner for Human Rights and urged the Government of Colombia to implement these recommendations promptly as well as to adopt effective measures against impunity and complicity, especially with the paramilitary groups”.
6. The efforts on the part of the State to initiate actions aimed at achieving effective implementation of the recommendations must be recognized, although they are just beginning. There are promising initiatives which, if strengthened, could have a positive impact on the fulfilment of Colombian commitments in this field.

7. The office in Colombia of the High Commissioner has achieved a fluid dialogue with the diverse entities of the Colombian State in the course of following up on the recommendations. However, the international commitment made by the Government to put these recommendations into effect was rejected by some of its highest officials, which limited satisfactory implementation of the majority of them on the part of institutions charged with their fulfilment. Other factors having an influence on unsatisfactory compliance with the recommendations, at the moment the report was completed, included the insufficient priority placed on human rights and international humanitarian law by senior government officials, the limited importance given to these topics in some public policies, failings in inter-institutional coordination, the presentation of projects for constitutional change and for new laws that are incompatible with international norms, the limited dialogue and failure to create established forums for discussion between the executive branch and non-governmental organizations and the infrequent use made of the office in Colombia's advisory services on the part of the State.

8. With regard to the recommendations made to the illegal armed groups, which include FARC-EP, ELN and AUC, they were not taken into account by these groups who throughout 2003 continued to contribute to the ongoing degradation of the internal armed conflict through acts of extreme violence and terrorism, characterized by an intense victimization of civilians.

9. In the following section, we will analyse actions by the State aimed at implementing the recommendations made to it. These recommendations are grouped under six headings: prevention and protection; internal armed conflict; democracy and impunity; economic and social policies; promotion of a human rights culture; and advisory services and technical cooperation on the part of the office in Colombia of the High Commissioner.

Prevention and protection

10. The eight recommendations grouped together under this heading were formulated in order to empower and strengthen the work of institutions charged with the prevention of human rights violations and breaches of international humanitarian law, protection for human rights defenders, witnesses and victims, preventive action with respect to risk factors for communities affected by the armed conflict and the application of disciplinary sanctions against agents of the State who, by action or omission, endanger the work of defending human rights.

11. In this respect, the Government's decision at the end of 2002 to establish the Inter-Institutional Early Warning Committee (or CIAT, from its initials in Spanish), inside the Ministry of Justice and Law, must be greeted with satisfaction. This committee is made up of public servants from that ministry as well as from the Ministry of Defense, the Security Forces and the Presidential Programme for Human Rights. This initiative from its very beginnings had to overcome great challenges, such as establishing its way of operating, the criteria for determining risk and the measures to be adopted for preventing an alert. It must be noted, however, that the establishment of the SAT represents a positive element to counter the difficult human rights and international humanitarian law situation.

12. It should be mentioned that analysis of the reports on risks and, as a result, timely actions identified by the CIAT, have for the most part adhered to a military approach. At the same time, measures that are the responsibility of the civil authorities have been delegated to the departmental level, without effective follow-up mechanisms being drawn up in order to ensure their implementation.

13. In the course of carrying out the committee's activities, certain failures also became evident, including the weak hierarchical representation of the participating officials, the utilization of the Ombudsman's Office reports on risks as the only source, excessive decentralization and the lack of adequate follow-up procedure on the alerts after they have been issued.

14. At the same time, it became evident that the warning system, initially created for the prevention of grave and massive human rights violations and breaches of international humanitarian law, lacked the necessary capacity and flexibility to coordinate with other governmental bodies the task of preventing certain types of conduct that constitute violations and that occurred throughout the year, such as selective homicides, forced disappearances and acts of terrorism.

15. In some cases in which the Ombudsman's Office did not issue reports on risk, the CIAT abstained from producing alerts. In other cases, in spite of the existence of reports on risk from the Ombudsman's Office, the Committee did not act upon them. There were also situations in which, despite reports on risk provided by the Ombudsman's Office and the issuing of alerts on the part of the CIAT, the violation or infraction that the reports aimed to prevent unfortunately occurred nonetheless.

16. On the other hand, the Ministry of the Interior's Programme for Protection was able to initiate, although with delays, application of the recommendations for external evaluation made in 2001. This led to progress in providing pending plans for security. The office in Colombia was informed that a proposal exists on the part of the Office of the Vice-President to resolve the problem of the so-called "trusted bodyguards" but this has not yet been formalized.

17. It must also be noted that there has been no progress in the work of preventing the risk factors generated by public servants whose public declarations have sometimes contributed towards making evident the vulnerabilities of the system for prevention and protection, thus intensifying the danger to its beneficiaries while increasing the budgetary needs of the programmes that cover them.

18. With respect to the recommendation directed at the Attorney-General's Office regarding the programme for the protection of witnesses and victims, that institution has not implemented it. However, it must be noted that in November 2003, the office in Colombia of the High Commissioner and the Attorney-General's Office signed an agreement for cooperation that, if executed according to its timetable, will make it possible during the first half of 2004 to incorporate the recommendations formulated by the office in its 2001 study.

19. With respect to the identification of communities at risk due to the internal armed conflict and the implementation of programmes for preventive attention and protection for these communities, it must be stated that the hoped-for progress has not been observed. The working

group made up of the Social Solidarity Network, representing the Government, the Ombudsman's Office, the NGO Consultoría para los Derechos Humanos y el Desplazamiento (CODHES) and agencies of the United Nations system, has met, although not as frequently as desired, and has made progress in formulating the theoretical framework as well as the instrument for carrying out this work. However, it has only carried out a mission to Catatumbo, in which the difficulties for defining the institutional offer of programmes aimed at communities at risk, and particularly those not included in the target population of the regulations on internal displacement, were evident.

20. At the same time, the Procurator General's Office, the Ombudsman's Office and the Government have not been able to determine the budgetary needs that would make it possible for them to establish a presence in those municipalities in which they do not yet have one. This limits the operations of the institutions for control and defence of human rights precisely in the areas where they are most needed. Although the Ombudsman's Office was able to designate community ombudsmen in some of the country's most remote zones, this was achieved thanks to international contributions.

21. There has not been full compliance with the recommendation formulated and submitted to the State Procurator's offices and the higher members of the hierarchy so that they will apply disciplinary sanctions to public servants responsible by action or omission for endangering human rights defenders. The prohibition on making declarations that could affect the safety of these defenders, which was reinforced by Presidential Directive No. 07 of 1999 and Ministry of Defense Directive No. 09 of 2003, has been disobeyed by a number of public servants without any known disciplinary action being taken.

22. With respect to the recommendation made to the Procurator General that the accuracy and objectivity of information contained in the military intelligence files on human rights defenders be verified, we have yet to see a report on this topic.

23. With respect to the recommendation for incorporating systematic study of international human rights law and international humanitarian law into the training given to members of the Security Forces, and for signing an agreement with the Ministry of Defense and the Ombudsman's Office for continuous training, some working sessions have been held between the Ministry and the office in Colombia of the High Commissioner. However, at the time of finishing the report, there have not been concrete actions or results to report.

Internal armed conflict

24. Of the six recommendations grouped together under this topic, three were aimed at the illegal armed groups, such as FARC-EP, ELN and AUC along with the other guerrilla and paramilitary groups, one at the military and police forces and two at all of the parties involved in the internal armed conflict and at the civil society. They were formulated by the High Commissioner to encourage observance of international humanitarian law, respect for the civilian population and the search for ways to resolve the internal armed conflict by means of dialogue and negotiation, respecting certain important rights.

25. These recommendations were neither adopted nor respected by the outlawed armed groups, who continued to commit grave crimes against the civilian population.

26. Regarding the recommendations made to the Security Forces in terms of observance of the humanitarian principles of limitation, distinction, proportionality and general protection of the civilian population, the office in Colombia has corroborated that they are not always put into practice by the members of the government armed forces. This has given rise to a number of breaches of international humanitarian law. In addition, some of the actions undertaken by the Government in implementing its “democratic security” policy were contrary to the international principle of distinction.

27. In this sense, dispositions contrary to the principle of distinction established in international norms have been detected in the proposed legislation on the organization of national security and defence presented to Congress at the initiative of the Government.

28. With respect to the recommendation, addressed to all of the parties to the conflict, to comply with obligations arising from international norms regarding anti-personnel mines, it must be emphasized that the illegal armed groups, and especially FARC-EP, have continued illegal, massive and indiscriminate use of anti-personnel mines and other explosive devices. On the other hand, the Colombian State has made progress with respect to international norms, has commenced execution of a plan to destroy mines in storage, has strengthened the Anti-personnel Mines Observatory, has prepared a detailed National Plan of Action for Comprehensive Action against Anti-personnel Mines and has concluded agreements for technical assistance with international organisms. However, there is a need to strengthen mechanisms for protecting the civilian population and preventing accidents due to anti-personnel mines through locating and placing signposts and demarcations on the minefields as well as for guaranteeing better attention for the victims.

29. Regarding the recommendation to take human rights and international humanitarian law into account during the dialogues and negotiations for resolving the internal armed conflict, this has not been fully carried out. The Government has initiated dialogue and negotiations with the paramilitary groups aimed at their demobilization. However, to date, the process has given rise to serious questions with respect to guarantees for victims’ rights to truth, justice and reparation in the course of these dialogues. Nor is there clarity with regard to the legal treatment to be given by the State to paramilitaries responsible for grave human rights violations, war crimes and crimes against humanity.

Rule of law and impunity

30. The seven recommendations grouped together under this heading were formulated by the High Commissioner to obtain compatibility between internal policies and norms and the international obligations of the State, strengthen the independence and impartiality of the Attorney-General’s Office, increase the effectiveness of the fight against the paramilitary groups, begin to lower the rate of impunity and to cut every link between agents of the State and the illegal armed groups, particularly the self-defence forces and paramilitaries.

31. With respect to the recommendation against introducing regulations into domestic law that are incompatible with international precepts, it must be noted that the Government submitted legislation to Congress, aimed at constitutional amendment and change of current laws, whose content is not compatible with that stipulated in various international instruments that have been ratified (see annex III).

32. In relation to the three recommendations addressed to the Attorney-General's Office, that institution was unable to fulfil any of them. It should be noted that the Attorney-General's Office, along with the office in Colombia of the High Commissioner, signed a letter of understanding for implementation of the recommendations. Such cooperation could help to reaffirm the independence of the prosecutors, strengthen the Human Rights Unit, intensify the struggle against the paramilitary groups and investigate links between the military and police forces and the paramilitary groups in the first half of 2004. However, follow-up will have to be made on the Attorney-General's Office's fulfilment of the timetable and of the recommendations arising from the study.

33. Regarding the Special Committee to promote investigations of human rights violations and breaches of international humanitarian law, it must be noted that the work of revising these cases could only begin in the second half of the year. However, the results of the Committee's work are not known. It is to be hoped that the quarterly report that the Committee must make to the President will show progress in this area. If the Committee is able to produce concrete results in the investigations it is charged with carrying out, it could become a valuable instrument in the fight against impunity. To this end, greater action on the part of the institutions making up the committee is required, as well as concrete support by the highest levels of the Executive.

34. Regarding preventive disciplinary suspension of members of the Security Forces involved in grave human rights violations and war crimes, the office in Colombia is not aware of a single case in which such a suspension has been applied in disciplinary proceedings carried out by officials of the Ministry of Defense. It may therefore be concluded that this legal power, established in the recommendation formulated with regard to this area, has until this moment not been used.

35. With respect to the measures taken in order to cut ties between public servants and paramilitary groups, the office in Colombia has not received notice of the President informing the Procurator General and the Ombudsman's Office on a quarterly basis regarding his actions in this field. Nor did the office in Colombia observe significant progress in investigating and punishing such ties. However, it appears that the recommendation for the dismissal of certain public servants has been taken into account.

Economic and social policies

36. With regard to the recommendation to reduce the inequality gap, decrease the rates of illiteracy and unemployment as well as regarding the right to health care, education and housing, the results are far from satisfactory.

37. The State doubled public expenditure on education during the period from 1997 to 2002. It has also expanded coverage of secondary education, with the exception of middle school. However, departments with fewer resources and less educational infrastructure were affected to a greater degree because they could not benefit from a preferential regimen. The application of legislative act 012 and Law 715 have decreased these municipalities' possibilities of receiving greater resources. At the same time, the dual educational system, public and private, that is in effect in Colombia and the lack of adequate resources for the public system have increased the gap between these two sectors, of which the private sector benefits to a greater extent.

38. In health care, the national expenditure by the State in the period between 1994 and 2002 also doubled. However, this has not been matched in public utilities, nor has it benefited the less favoured sectors and regions. In fact, the most progress in terms of coverage has been made in Bogotá and Medellín, and the least progress in the most backward and conflictive regions.

39. Unemployment, according to sources at the National Administrative Department for Statistics (DANE), has continued in the range of 13-14 per cent, which is not far from the average since 2001. In October 2003, the employed population numbered 18.2 million, while those economically active were 49 per cent of the total.

40. According to DANE, the proportion of the population that possesses their own homes is much less than it was 10 years ago. The financial sector crisis and the impoverishment of the population have proven an obstacle for access to housing. It is significant that over the last few years, housing for the poorer segments of the population has fallen by 50 per cent.

Promotion of a human rights culture

41. The three recommendations grouped together under this topic were formulated by the High Commissioner to encourage the drawing up of an action plan for human rights, with an integrated gender approach, to achieve the incorporation of these rights into primary and secondary education and promote constant training of officials and employees of the judiciary branch in human rights and international humanitarian law.

42. With respect to the national action plan on human rights that was agreed to at the 1993 World Conference on Human Rights, the Government of Colombia was unable to draw it up in 2003 or to begin a sustainable process for negotiating with important sectors of civil society. The Government has indicated that it will have drawn this plan up by August 2004.

43. Regarding incorporation of human rights teaching in primary and secondary school programmes, the office in Colombia of the High Commissioner has taken note of the signing of an agreement between the Ombudsman's Office and the Ministry of Defense aimed at training teachers on this subject.

44. The office in Colombia is unaware of the establishment of agreements between the Ombudsman's Office and the judicial authorities to ensure constant training of the employees of this branch in human rights and international humanitarian law.

Technical cooperation and advice on the part of the office in Colombia of the High Commissioner

45. The two recommendations grouped together under this heading were formulated by the High Commissioner so that the Colombian authorities would follow-up on international recommendations and so that the different institutions of the Government and the State would intensify their dialogue with the office in Colombia and fully benefit from its mandate to provide technical assistance and advice.

46. In this sense, some authorities have not understood the value of the advice and technical cooperation of the office in Colombia in order to strengthen their efforts in areas relating to our mandate. It must be stated that, with some exceptions, the office in Colombia has not been consulted in the drawing up of proposed laws relating to human rights and international humanitarian law.

Annex II

REPRESENTATIVE CASES OF HUMAN RIGHTS VIOLATIONS AND BREACHES OF INTERNATIONAL HUMANITARIAN LAW

A. Introduction

1. The principal violations and breaches recorded by the office in Colombia of the High Commissioner during 2003 are incorporated here, including the modalities identified, those to whom they are attributed or who are considered to be responsible and the groups that were specifically affected. With respect to the investigations begun into a number of these occurrences or the progress made, the office in Colombia has not been able to obtain in a timely fashion the information requested from the Attorney-General's Office.

B. Human rights

Civil and political rights

(a) The right to life

2. This right was affected by extrajudicial executions, both individual and collective, and by death threats. Complaints have been made with respect to various extrajudicial executions directly attributed to the Security Forces. Examples include the executions of seven people, of whom two were minors, between February and September of from the indigenous communities of the Upper Atrato, in Lloró and Bagadó (Cihocó), which were attributed to members of the Army who, in almost all of these cases, presented the bodies as having been killed in combat. Another case refers to the execution of an individual in Arauquita (Arauca), in February, on the same day on which the victim had filed a complaint against members of the Army. The execution of a three-year-old girl in March in the community of San José de Apartadó that was attributed to members of the Army was also denounced.

3. Executions, both individual and collective, were committed by paramilitaries. Reliable information continued to be received that State responsibility was involved. Examples of responsibility due to omission include the massacre of 11 people in January in Tolima. Complaints were made with respect to collusion on the part of members of the National Police due to links between them and paramilitary hired assassins in the massacre of five people in July in Saravena (Arauca), which occurred moments after the police had arrived. Some of the victims had been repeatedly detained by the police and stigmatized as collaborators of the guerrilla groups. Also, responsibility was attributed to the State due to omission or complicity on the part of members of the Security Forces, particularly in executions carried out this year in Viotá (Cundinamarca), in Tame and Saravena (Arauca), in Cajibío and Timbio (Cauca) and in the executions of Kankuamo indigenous people in Cesar. The homicides perpetrated by paramilitaries in the Comuna 13 of Medellín (Antioquia), involved responsibility on the part of the State due to omission and as a result of disregarding their duty to prevent violations and to protect the civilian population, considering the control and the strong military and police presence in the zone.

(b) Right to personal integrity

4. There was an increase recorded in the complaints of violations of this right due to acts of torture and cruel, inhuman or degrading treatment and the excessive use of force on the part of members of the Security Forces and government employees in the field of security, particularly in Bogotá and in the departments of Antioquia, Arauca and Tolima. The Ombudsman's Office recorded 374 complaints of violations of personal integrity. Complaints of torture on the part of members of the Army against various members of the Comunidad de Paz (Community of Peace) of San José de Apartadó (Antioquia) in March, and against a person in Viotá (Cundinamarca) in May are a source of concern. There were complaints in both cases that the aim had been to gather information and that the victims had to sign a document stating that they had been well treated.

5. Persons who were detained or imprisoned in the penitentiaries were also affected by these violations. It is pertinent here to mention the case of the torture and death of the inmate José Lara Lloreda in Peñas Blancas (Calarca, Quindío) jail and the torture of six prisoners along with the mistreatment of other prisoners and their families in the jail at San Isidro in Popayán, Cauca. Torture continues to be under-recorded, mainly because in various cases it is not denounced. In other cases, because it is associated with the death of the victim, torture is not recorded. In this sense, it must be pointed out that these acts along with rapes are rarely mentioned in forensic reports on deceased victims.

(c) Right to individual freedom and personal safety

6. The office in Colombia recorded an increase in complaints of forced disappearances and illegal or arbitrary detentions. Among the cases of forced disappearances attributed to the Security Forces, is the case of three young people in Granada (Antioquia) in January. There was also a complaint of joint action by members of the Security Forces and paramilitary groups in the events that led to the forced disappearance of two persons, in addition to the execution of others, in Cajamarca (Tolima) in November.

7. The office in Colombia of the High Commissioner recorded various complaints of forced disappearances perpetrated by the paramilitaries in zones controlled by the Security Forces and involving attribution of State responsibility due to omission, complicity or collusion on the part of public servants. These include the disappearance of a member of the Unión Patriótica in March in the Comuna 7 of Medellín (Antioquia) and that of six people in Corocito (Arauca) in February. The increase in forced disappearances carried out by paramilitaries in Barrancabermeja (Santander) and in the Comuna 13 of Medellín must be emphasized.

8. The office in Colombia received information on massive or individual arrests carried out by members of the Security Forces, particularly the Army, without prior court orders and not in situations of flagrante delicto. In other cases, the actions of the Attorney-General's Office were questioned because the arrest orders were drawn up after the arrests had been carried out or had been undertaken in an irregular manner because the persons had not been previously identified or the basis for their detention had been intelligence reports or mere identifications, which in some cases were made by hooded informants.^a During the operation Estrella VI ("Star VI") in the Comuna 3 of Medellín (Antioquia) in January, 68 people were captured, of whom only 6 were the subject of arrest warrants. This operation was based on application of the concept of

“flagrancy in the permanent crime of rebellion” a concept that is incompatible with international principles.^b In the case of the 156 people detained during Operation “Ovejas” (Sucre) in August, complaints were made of the use of hooded informants and the drawing up of the warrants a posteriori. A prosecutor from the Attorney-General’s Office subsequently ordered the release of these persons after being unable to find any elements to justify their arrest. Complaints were made to the effect that in the capture of more than 70 people in September on the part of the Security Forces and the Attorney-General’s Office in Cartagena del Chairá (Caquetá), half of those detained did not have an outstanding arrest warrant and were accused based on information from intelligence and from the network of cooperating persons.

(d) Right to due process

9. There was an increase in denunciations of violations of due process resulting from disregard for independence and impartiality in the administration of justice, for procedural guarantees and for the principle of the presumption of innocence. A number of these actions occurred within the framework of the “democratic security” policy, in the context of arbitrary or illegal detentions, with the participation of the Attorney-General’s Office and, on occasion, the Prosecutor General’s Office.

10. There were complaints of violations of judicial independence and the autonomy of investigators who, due to their decisions or the course of their investigations, were removed from the case or from their posts. Such was the case of the prosecutor from the Attorney-General’s Office charged with investigating the terrorist act in the Club El Nogal who was transferred to another office. In the above-mentioned case of Operation “Ovejas” (Sucre), the Attorney-General initially declared his intention to remove the prosecutor responsible for freeing the 128 people detained during this operation. He subsequently announced that he would be the subject of a disciplinary investigation, as he is one of the few prosecutors whose continuity in his post is protected by career status. In other cases, judicial independence was disregarded as a result of the persistence of investigations into human rights violations in the military justice system, such as the one undertaken by the 154th Military Criminal Investigating Magistrate’s Office into the conduct of police agents in the Valle de Aburra (Antioquia) in the rape of a woman.

(e) Right to freedom of movement and residence

11. Forced displacements and illegitimate impediments to internal transit continue to be the gravest violations of this right. The office in Colombia was able to observe that, during the first months of this year, the civilian population of the Middle Atrato suffered from the imposition by the Military Forces of limitations and restrictions on freedom of movement as well as other impediments to the entry and exit of foodstuffs, pharmaceuticals, fuel and construction materials. In April, members of the Army, the communities and the church reached an agreement to ease these restrictions.

(f) Right to privacy and right to inviolability of the home

12. Both during the time in which the state of exception was in force with the application of Decree 2002, as well as afterwards, these rights were affected by the carrying out of illegal and arbitrary raids and searches. These were undertaken without a court order or under the modality

of “voluntary raids or searches”, in which a court order is dispensed with, owing to the supposed authorization by the targets of these procedures. It is worth noting those carried out in the Comuna 13 of Medellín (Antioquia), in Saravena and Arauquita (Arauca), in the rural zones of Caquetá and Santander, and those undertaken in July by the Army in the Sabanetas reservation at El Tambo (Cauca). Complaints were also recorded with respect to violations of privacy in the carrying out of Army roadblocks (the taking of fingerprints and photographs), including cases of abuses committed against certain ethnic groups who were the victims of stigmatization, such as the indigenous populations of the Embera-Katíos (Córdoba) and of the Sierra Nevada de Santa Marta (Magdalena, La Guajira, Cesar).

C. International humanitarian law

(a) Homicide and threats directed at protected persons

13. The illegal armed groups continued to carry out homicides, both individual and collective, although lesser in number than in 2002. The massacre of seven people in Caldas (Antioquia), six of whom had their throats cut, and another that claimed the lives of five people in Suratá (Santander), both of which occurred in April, as well as that of five persons in a village near Sincelejo (Sucre) in August were attributed to the paramilitary groups. The January massacre of 17 people in three villages of San Carlos (eastern Antioquia) was attributed to FARC-EP.

14. In 2003, the paramilitaries and, increasingly, the guerrillas continued to make use of selective homicides and social cleansing as a military strategy. High rates of selective homicides were recorded in the Middle Magdalena, in the Montes de María (between Sucre and Bolívar), in Tolima, Antioquia, Meta, north Santander and Arauca. These were routine practices on the part of the paramilitaries in the Sierra Nevada de Santa Marta and specifically affected the Kankuamo indigenous people. In some cases, these communities were also the victims of homicides committed by FARC-EP. The paramilitary groups also carried out a strategy of making their victims disappear and then killing them, as in Barrancabermeja (Santander). The murder of local officials in Arauca, Cauca, Caldas and Antioquia demonstrate the victimization of mayors, municipal representatives and town and city councillors as part of a strategy involving systematic attacks by FARC-EP and, to a lesser extent, the paramilitary groups, especially in Cundinamarca.

15. The office in Colombia of the High Commissioner also received complaints about homicides that were attributed to members of the Security Forces. For example, during *Operación Marcial* (eastern Antioquia) in March, the murder of two civilians, one of whom was a minor, was denounced, and in *Operación Emperador* in January in Granada (eastern Antioquia) a complaint was made with respect to the killing of four civilians, including a minor.

16. Death threats continued to be the most frequent means employed by the illegal armed groups to cause the displacement or subjugation of civilians, to take over their properties or to force them to make a financial contribution.

17. The office in Colombia also received various complaints of threats to the civilian population that were attributed to the Army, such as those related to the above-mentioned operations in eastern Antioquia, or to an operation carried out in Bolívar (Cauca) in February.

(b) Attacks on the civilian population and indiscriminate attacks

18. The humanitarian principles of distinction, limitation, proportionality and immunity of the civilian population continued to be violated by all of the parties to the conflict and particularly by the illegal armed groups. FARC-EP have resorted to the indiscriminate use of explosive devices, killing many civilians. The death of five civilians, including two minors, were recorded in Saravena (Arauca) in August as a result of the detonation of a car bomb directed at a military patrol. The same thing occurred in Granada (Antioquia), claiming the lives of three minors and one adult and leaving 14 civilians wounded. In other cases, FARC-EP used the civilian population as human shields or for transporting explosive devices. In Fortul (Arauca) in April, a minor died when the bicycle he was riding exploded near a military checkpoint. Complaints were made of guerrilla attacks on the civilian population, especially on the part of FARC-EP, such as in the municipal centres of Jambaló and Toribío (Cauca). A policeman was killed and three civilians were wounded in the locality of Ricaurte (Nariño).

19. The paramilitary groups also continued to carry out attacks and indiscriminate attacks on the civilian population, such as one that took the lives of four people in Tierralta (Córdoba), in May. An attack by AUC on the indigenous reservation at Aponte (Nariño) in May, in which there was a complaint of joint action with members of the Army, resulted in one person dead and various wounded.

20. The office in Colombia of the High Commissioner received reports of attacks on the civilian population and indiscriminate attacks attributed to members of the Military Forces. Reports were made of joint action between members of the Army and AUC in April during an operation in the Sierra Nevada de Santa Marta (La Guajira), with respect to which there were reports of the killing of a Wiwa indigenous person, whose body was found dismembered, as well as of threats, mistreatment, looting and the desecration of tombs. Other examples were connected to the above-mentioned *Operación Emperador* and *Operación Marcial*. The latter operation also caused a massive displacement. There were cases of indiscriminate aerial bombardment and machine-gunning that damaged civilian property in Cauca, in February and September, as well as civilian dead and wounded in El Carmen (north Santander), in February and in *Operación Independencia* (Arauca), in July.

(c) Acts of terrorism

21. These acts were part of the systematic strategy of the guerrillas, particularly FARC-EP. Various cases were attributed to the latter, such as the explosion of a car bomb in a shopping centre next to the Attorney-General's Office in Medellín (Antioquia) that took the lives of 5 persons, including a minor, while wounding 41, and the February car bomb at the Club Nogal in Bogotá that killed 36 and wounded more than 160, many of them minors. Other examples were the explosion of a house bomb in Neiva (Huila) in February during a raid by members of the Attorney-General's Office and the National Police that killed 15, including a number of minors, as well as wounding more than 50 others, and the explosion of a bomb in Puerto Rico (Meta) in August that claimed the lives of 5 people, including 2 minors and

left 46 wounded. FARC-EP were also blamed for the detonation of a house bomb in Chita (Boyaca) in September that killed 8 and wounded 20 and for the attack in Florencia (Caquetá) in September that took the lives of 12 persons, among whom 2 were minors. An attack on a commercial centre in Cúcuta (north Santander) in March, which caused the deaths of 13 people and more than 60 wounded, was attributed to ELN.

22. The paramilitary groups also carried out actions and threats aimed at creating terror among the civilian population, such as in the case of an incursion into Ituango (Antioquia) in June that included acts of pillage and violence in a church.

(d) Torture and other attacks on personal dignity

23. Torture continues to be practised by the illegal armed groups. There were complaints of the torture and killing of two peasants by paramilitary forces in El Salado, El Tarra (north Santander) in February as well as the use of torture on the part of paramilitaries in the Comuna 13 in Medellín (Antioquia) and in Viotá (Cundinamarca). The cadavers found in various mass graves and individual graves and whose deaths are attributed to the paramilitary forces, showed signs of torture and mutilation, particularly in Tolima, Arauca and Antioquia. The torture and subsequent deaths of two people, including an unarmed soldier on leave in Turbo (Antioquia) in January are attributed to FARC-EP.

(e) Hostage taking

24. The guerrilla groups and, to a lesser extent, the paramilitary groups, have continued with the practice of taking hostages, although a decrease was recorded. It affected diverse sectors of the population along with departmental and municipal officials, including the Peace Adviser of Meta, who was taken hostage by FARC-EP in October. According to the office of the Vice-President, during the first nine months of the year, the responsibility of this group in the taking of 545 hostages was established, along with that of ELN with respect to 281 others and the paramilitary groups in 149 cases.

25. On occasion, FARC-EP killed their hostages, as in the case of the Governor of Antioquia, Guillermo Gaviria Correa, and his Peace Adviser, Gilberto Echeverri Mejía, along with eight captured members of the military forces, during a rescue operation mounted by the Military Forces in Urrao (Antioquia) in May. This was also the case in the deaths of Helmut and Doris Bickenback in June and that of a Japanese citizen, Chikao Muramatsu, in November.

(f) Forced displacements

26. The illegal armed groups have continued to cause forced displacements, both individual and collective. The paramilitary forces were responsible for massive displacements in El Tarra (north Santander) and Viotá (Cundinamarca) in April. The massive displacement in Argelia (eastern Antioquia) in June was attributed to FARC-EP. There were complaints in some cases of displacements caused by members of the Security Forces, such as during *Operación Marcial* in San Francisco (eastern Antioquia) in March.

(g) Children who are victims of the armed conflict

27. Children continued to be the victims of hostage-taking, recruitment, the use of anti-personnel mines, forced displacement, indiscriminate attacks and acts of terrorism on the part of the illegal armed groups. The *Fundación País Libre* (“Free Country Foundation”) recorded 243 children kidnapped as of September. The office in Colombia received information on various cases of recruitment of indigenous minors in Cauca by FARC-EP and in Cesar on the part of ELN. The paramilitary forces also recruited young people, in many cases in exchange for remuneration, or they made use of them for investigating or following certain persons in exchange for money or clothing, such as in Barrancabermeja (Santander).

28. The office in Colombia received reports of the use of minors by the Army as informants or within the framework of intelligence operations, such as in the case of minors belonging to the Esperanza de Dios (“God’s Hope”) humanitarian zone in the Lower Atrato (Chocó) in May.

(h) Women victims of the armed conflict

29. The office in Colombia received information about the diverse forms of violence, particularly sexual, with which the illegal armed groups afflict women in different areas of the country, such as Córdoba and Tolima, on the part of the paramilitary forces, as well as in Putumayo, where cases of sexual slavery by the guerrillas were denounced. The illegal armed groups, and especially the paramilitaries, continued threatening women and their organizations, as in the case of the leaders of the National Association of Indigenous and Peasant Women of Colombia (ANMUCIC, from its Spanish initials) and of the Popular Women’s Organization (OFP). In this last case, it is pertinent to point out the murder of human rights defender Esperanza Amaris Miranda in Barrancabermeja (Santander) in October. Women are often the victims of violence on the part of the illegal armed groups when they have a family member in an opposition group, or are viewed as having contacts with members of an opposing group, or for a personal relationship with a member. The case of the killing in April of a schoolteacher in Cocorná (Antioquia) by ELN was observed with concern. Complaints of the deaths of sexual professionals with sexually transmitted diseases at the hands of illegal groups in north Santander are a source of concern.

30. There were also complaints recorded of rapes on the part of members of the Security Forces in Antioquia, Chocó and Cauca. At the same time, judicial underreporting of sexual crimes persists, because the women tend not to denounce them out of fear, modesty or mistrust of the judicial system. The lack of entries in the forensic reports, as we have already stated, is an additional factor that contributes to impunity.

(i) Attacks on the medical mission

31. The members of the medical mission were affected by homicides, threats and harassments on the part of the illegal armed groups, especially FARC-EP, in the departments of Arauca and Cauca. The office in Colombia recorded the disappearance and subsequent homicide of a doctor in March and the planting of an explosive device in a hospital in September, as well as the killing of a hospital director in Santander de Quilichao (Cauca) during the same month. Cases of attacks on ambulances must also be mentioned, mainly on the part of FARC-EP, as in Cocorná (Antioquia) in October.

(j) Attacks on civilian property

32. The guerrilla groups continued their attacks on civilian property and on State infrastructure. According to the Office of the Vice-President, infrastructure attacks decreased by 35 per cent in the period up until September, destruction of bridges by 66 per cent and of electrical towers by 61 per cent. In contrast, attacks on oil pipelines increased by 61 per cent.

33. FARC-EP caused damage to civilian property in repeated attacks using explosive devices, such as the one at Coloso (Sucre) in April that left the local aqueduct in ruins. The illegal armed groups committed acts of pillage and destruction of civilian property, such as the pillage committed by paramilitaries in Abejorral (Antioquia) in October. In other cases, these groups forced civilians to sign over title to their farms, threatening to kill them if they refused.

34. There were also cases of pillage attributed to the Military Forces in operations in eastern Antioquia and the Guajira. There were also complaints made of damage to civilian property in indiscriminate operations carried out by the Air Force in Cauca in February 2003.

(k) Use of anti-personnel mines

35. Massive use of mines on the part of the illegal armed groups continued to be recorded. FARC, ELN and the paramilitary groups have been those principally responsible, in that order. According to the Observatory for Anti-personnel Mines, a large number of incidents continued to occur in 2003, with 253 new victims (69 dead) between January and August, of whom 87 were civilians.

36. The illegal armed groups have continued to use home-made mines that are difficult to detect, such as home-made plastic mines. It has been reported that FARC-EP indiscriminately planted mines and booby traps in Piamonte (Cauca), locating them in private residences, on outlying paths and heavily travelled roads. In May, mines wounded one person in this municipality and, hours later a young girl was killed and her child disfigured in the same place due to failure to take immediate measures for posting warnings or re-routing transit. In another episode perpetrated by FARC-EP, 11 members of the military were killed and 8 more wounded when they came across a minefield in Aracataca (Magdalena) in March.

Notes

^a These same observations were made by the Prosecutor-General's Office in their special reports on the zones for rehabilitation and consolidation in Arauca and Sucre-Bolívar. See, for example, chap. II, point 7.2 (ii) of the latter report.

^b According to this concept, because it is a permanent crime, a person accused of rebellion is found to be permanently in a situation of "flagrante delicto", without requiring application of such elements as immediacy, identification or individualization, or the possession of incriminating elements.

Annex III

LEGISLATIVE POLICY^a

Introduction

1. Legislative policy has been closely linked to the goals and implementation of the so-called policy for democratic security. The Government emphasized that “strengthening democracy requires not only effective institutions ... and a judicial system that provides support for the exercise of rights and liberties. It equally supposes that all of the State’s actions will be subject to this organization This is the guarantee that the constitutional order and respect for human rights will prevail over the arbitrary actions and abuses of the illegal armed organizations”.^b Nonetheless, various regulations and projects turned out to be incompatible with international principles in terms of restrictions on basic rights and liberties, and imply changes to the Constitution.
2. On 5 February 2003, the Government approved Legislative Decree 245, by means of which it extended the state of internal commotion (state of emergency). On 29 April of this same year, the Constitutional Court issued ruling C-327/03, in which it declared that this decree was unconstitutional. Faced with this situation, the Government considered it necessary to seek constitutional modifications with the aim of implementing certain restrictive measures on rights and liberties that it deemed necessary in order to achieve the objectives of its security policy. Approval of the National Development Plan was another of the Government’s legislative priorities in 2003.
3. Various legislative projects aimed at modifying the Constitution were presented. Proposed laws were submitted, one known as the “Antiterrorist Statute” and another that attempted to remove jurisdiction from the Procurator General’s Office to specifically examine disciplinary violations committed by members of the Armed Forces.^c Another such proposed law aimed at decreeing structural reforms in the organization of the State. Projects were also presented for modification of the penal code, the code of criminal procedure, the penitentiary and prison code, the Organic Statute of the Attorney-General’s Office, the Statutory Law on the Administration of Justice as well as with respect to some regulations regarding compulsory military service. Additionally, other proposed legislation aimed at the inclusion of new regulations, such as the National Statute For Countering Terrorism, a proposed law dealing with national defence and security and the proposed Statutory Law on the Re-Incorporation of Members of Armed Groups. Law 418 was also regulated by means of Decree 128 of 2003.
4. In a parallel initiative, the Government promoted adoption of a referendum that proposed amendments to 15 articles of the Constitution in the economic and political fields. After the referendum, whose proposals were almost entirely rejected, the Government pushed forward a series of proposed laws in order to obtain legislative approval of the unapproved proposals.
5. A number of these legislative projects have been the object of analysis and observations on the part of the office in Colombia of the United Nations High Commissioner for Human Rights pursuant to its mandate to advise and ensure that projects that adopt or modify norms be respectful of international norms and obligations.

Progress and difficulties relating to the ratification of international treaties

6. In the legislative field, it is worth noting the adoption of laws by means of which different international treaties have been internally approved as a prior step towards their ratification. Among these, it is worth mentioning Law 800 of 13 March 2003, by means of which the Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children was approved, supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime; Law 833 of 10 July 2003, by means of which the Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child on the involvement of children in armed conflict was approved; and Law 837 of 16 July 2003, by means of which the International Convention against the Taking of Hostages was approved. It is also important to point to the adoption of Law 823 of 10 July 2003 containing rules with respect to equal opportunities for men and women.

7. In spite of these important legislative initiatives, it must be mentioned that, with the exception of the Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child relative to the sale of children, child prostitution, and child pornography, they have not been accompanied by action on the part of the Government to deposit instruments of ratification and assume the corresponding international obligations, in accordance with the recommendations of the High Commissioner and other international bodies. Ratification is thus pending of ILO Convention No. 182 (1999) on the worst forms of child labour (Law 704 of 2001); the Inter-American Convention on the Forced Disappearance of Persons (Law 707 of 2001); and the Inter-American Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Persons with Disabilities, (Law 762 of 2002). Also, the process of approval for the Optional Protocols to the Convention for the Elimination of All Forms of Discrimination against Women and the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman and Degrading Treatment or Punishment has yet to be initiated. Nor has the Government promoted actions aimed at recognition of the competence of the Committee against Torture and the Committee on Racial Discrimination to examine individual communications.

Analysis of certain projects and regulations

(a) Regulation of Benefits for the Demobilized (Decree 128)

8. Decree 128, of 22 January 2003, regulates Law 418 of 1997, extended and modified by Law 548 of 1999 and Law 782 of 2002, with respect to re-incorporation into civil society of demobilized members of outlaw groups (guerrilla groups and self-defence groups). In the matter of legal benefits for the demobilized, the decree refers to regulations established under Law 418 and its amendments for the granting of pardons, conditional stays of enforcement of penalties, discontinuance of proceedings and preclusion of investigation or inhibitory orders, limiting them to political and related crimes and excluding heinous crimes. Analysis of the text raises certain questions regarding the fight against impunity and the rights of victims to truth, justice and reparation, in that it makes no explicit reference to these international obligations of the State.

(b) “Draft law for penal alternatives”

9. On 21 August 2003, the Government presented the draft Statutory Law 85 of 2003 to the Senate, which proposes to award legal benefits to those members of the illegal armed groups who are unable to benefit from the regulations contained in Decree 128, due to their responsibility for grave crimes, which include conduct constituting war crimes and crimes against humanity. The project establishes the possibility of suspension of prison sentences and proposes a series of measures that it calls “alternative penalties”.

10. The office in Colombia of the High Commissioner, by means of a communiqué issued on 8 September 2003 and during the public hearing carried out on 23 September 2003 in the First Committee of the Senate, provided observations regarding the incompatibility of its dispositions with international obligations. Among these, the project allows the State to suspend the execution of prison sentences of persons who have not even begun to serve the sentences imposed for the commission of heinous crimes; it allows the application of so-called alternative punishments instead of imprisonment to those responsible for international crimes that are so lenient and of such short duration that they violate the principles of just retribution and proportionality in penal sanctions. It does not clearly recognize the State’s obligation with respect to reparation when they are not remedied by the party directly responsible for the crimes; it establishes reparation mechanisms that do not adequately compensate or indemnify the victims; at the same time it does not adopt measures to impede the victimizers from benefiting from the suspension of the penalties before the victims have received effective reparation. The alternative punishments included in the project are neither quantitatively nor qualitatively comparable to being deprived of liberty, nor to the gravity of the crimes, reason for which they do not respect the principle of proportionality of punishments. All of these belong to the realm of what in comparative criminal law are referred to as accessory penalties, and which are imposed as a compliment to the main penalty and, therefore, do not replace it.

11. The office in Colombia also commented on the opportunity, convenience and modalities of the proposal. Among these, it raised various questions considering that the proposal refers not only to members of illegal armed groups that have signed peace agreements, in that it includes among the beneficiaries members “who individually and voluntarily give up their arms”, a reason for which it is not circumscribed as a corollary to the peace negotiations. In this respect, the office in Colombia stated that the concession of certain benefits to isolated persons, without reference to negotiations and without establishing serious commitments with the illegal armed organizations with respect to future behaviour, does not necessarily strengthen efforts aimed at the search for a lasting peace and the achievement of national reconciliation. The office in Colombia also presented elements for reflection on this topic regarding the future.

(c) “Antiterrorist Statute”

12. The draft Legislative Act 223 of 2003 of the Lower Chamber and 015 of the Senate, known as the “Antiterrorist Statute”, was presented by the Government on 24 April 2003 with the aim of modifying articles 15, 24, 28 and 250 of the Constitution in order to fight terrorism.

In its articles, the proposal provides the Military Forces with judicial police powers, in contradiction to the expressed recommendation of the High Commissioner. It also orders restrictions on the right to privacy and the right to appeals and provides for administrative detentions and other procedures without a court order. The project was approved on 10 December. The office in Colombia of the High Commissioner sent two messages to the members of Congress and participated in a public hearing held in the House of Representatives on 23 September 2003. The office in Colombia has voiced several objections to the project, as follow below.

13. The international organs for the protection of human rights have stated that the exercise of the functions of judicial police by persons of a military character violates the principles of independence and impartiality in the administration of justice, as enunciated in international instruments ratified by Colombia. The office in Colombia also observed that this proposal concedes faculties to the administrative authorities whereby, without a previous court order, they can carry out detentions as well as intercept or search correspondence and other private communications. In accordance with that stipulated in international norms and jurisprudence, jurisdiction in these matters must belong to the public servants of the judicial branch. The office in Colombia considered the establishment of excessively long time periods for submitting administrative detentions of persons deprived of their liberty to judicial control “in cases of terrorism” to be incompatible with international obligations. At the same time, there are observations with respect to the applicability of habeas corpus during this period. The office in Colombia emphasized that the right to submit this type of measure to the competent judicial authorities must be applicable at all times and without temporary restrictions.

(d) National Statute for Countering Terrorism

14. The Senate’s draft Statutory Law 18 of 2003, by means of which an antiterrorist statute is created, provides for new crimes and increases the punishments for crimes perpetrated with terrorist objectives and in support of terrorism. At the same time, it modifies certain penal classifications, such as terrorism, or the management of terrorist resources. This project includes a number of crimes that are not necessarily related to terrorism and constitute breaches of international humanitarian law, thus identifying these breaches of international humanitarian law (IHL) with crimes related to terrorism. The office in Colombia declared that, given the particular circumstances and gravity of terrorist acts, it is of fundamental importance that the strategies and policies of the fight against terrorism be specifically oriented to this type of conduct and that it be differentiated from others that constitute violations of IHL. The project also contains dispositions that raise questions in the area of due process and judicial guarantees, particularly those related to the autonomy of the investigating prosecutor, the right of the accused to defend themselves, of discrimination against foreigners and of insufficient clarity in certain criminal classifications.

(e) “Law of national security and defense”

15. The Senate’s draft Law 022 of 2003, which contains rules on the policy for national security and defence, includes certain dispositions that could endanger the principle of

distinction. It is important to establish clear limits with respect to the solidarity and support provided by the civilian population in the task of national security and defence, so as not to involve the civilian population in the armed conflict and so that the principle of distinction is not placed in question. This signifies a limit on the imposition of duties on private individuals in the field of public order. Clear separation between the actions, duties and responsibilities of authorities and those of the civilian population in relation to security and defence also permits and facilitates concrete application of the humanitarian principle of distinction.

(f) “Reform of the justice system”

16. On 29 October 2002, the Government submitted proposed Legislative Act 10 of 2002, which had the goal of modifying certain dispositions of the Constitution with respect to the administration of justice. The draft law proposed modification of the tutela (action in search of relief of a violation of a constitutional right), making it inapplicable for the protection of economic, social and cultural rights, including the rights of children and young people, the right to healthcare, the rights of the aged or the right to review of arbitrary judicial decisions that had been handed down without recognizing fundamental rights. It also proposed to limit the faculties of the Constitutional Court for guaranteeing the supremacy of the Constitution, restricting its competence and the effects of its decisions. Lastly, the draft proposed elimination of the Superior Council of the Judiciary and the creation of a new body that would be charged with administration of the judicial branch and would include members of the executive branch.

17. The draft law was later shelved because it was unable to fulfil the terms for its approval.^d The Government declared its intention to submit the project to Congress when it had obtained the approval of the High Courts. The Constitutional Court publicly stated that the draft “eliminates the effectiveness of the tutela ... it impedes the Constitutional Court from defending the supremacy of the Constitution and from protecting people from arbitrary acts and abuses of power, by drastically restricting its competences, all of which gravely affects the principle of the social and democratic rule of law. Additionally, there are proposed reforms in the project that go against the autonomy and independence of the judicial branch”.^e The new Minister of the Interior and Justice has stated that the Government will present this draft next year.

(g) Penal and Criminal Procedural Codes

18. On 20 July 2003, proposed Laws 01 of the Senate and the Lower Chamber, were presented to modify the penal and criminal procedure codes and introduce the accusatory system. Of concern is the fact that the democratic aspiration to implement an accusatory penal procedure, as a contribution towards more transparent and democratic administration of justice, appears frustrated by the presence in this comprehensive reform proposal of such elements as the evident imbalance between the accuser (the Attorney-General’s Office) and the defence, the secret character of an important phase of the investigation and the widespread use of preventive detention.

19. The model suggested by the reforms is not in accord with a criminal justice policy capable of guaranteeing the civil liberties of the individual versus the arbitrary exercise of State power. Nor is it in concurrence with the principle of minimum intervention, the acknowledgement of absolute limits for the exercise of the power of the criminal justice system, control over the institutions in charge of exercising punitive actions, or with respect to dignified treatment for people deprived of their liberty. In general terms, one notes an incongruity between the elements that provide guarantees, and the guiding rules that recognize principles in accordance with the State's international obligations, on the one hand, and the changes contained in the articles, on the other. If they are not approved before 20 June 2004 due to a lack of consensus, the President of the Republic, endowed with extraordinary powers, can approve and enact these codes.

(h) Penitentiary and Prison Code

20. On 20 July 2003, the proposed Senate Law 03, which proposes modification of the Penitentiary and Prison Code, was submitted. This draft law is directly linked to the accusatory system with respect to criminal procedural reform in Colombia. The draft lacks documentary support in the form of an empirical study on the problems afflicting the prison and penitentiary system. Even when it gives formal recognition to the basic rights of persons deprived of their liberty, it repeatedly emphasizes "the limitations inherent to their special condition". On the other hand, the project delegates regulation of many aspects of the prisons' and penitentiaries' internal regulations to the administrative authority. In addition, the project announces restructuring and fundamental changes in the entity that coordinates the national prison and penitentiary system without there being any mention of the authority or entity responsible for this reform.

(i) National Development Plan

21. The National Development Plan (NDP) was adopted on 26 June 2003 by means of Law 812. NDP sets out State policy in the economic, social and environmental fields. In a general way, it could indicate that the Government has given priority to the areas of social investment, democratic security and economic revival. The largest item in social investment, comprising 61 per cent, is directed at the social sector. According to NDP, social investment is composed of monies assigned to healthcare, employment, education, culture, housing, basic medical treatment and royalties. At the same time, democratic security and economic reactivation constitute important concerns for the Government at the moment when expenditures are allocated. The budget for social investment represents slightly more than 11 per cent of the total budget.

22. It should be noted that the Government is not sufficiently investing in areas where there are human rights concerns in order to effectively improve their situation. This can probably be explained by the fact that the Government's policies during this year have not given this topic a sufficiently comprehensive and priority treatment, nor have they done so with respect to the High Commissioner's recommendations. At the same time, the lack of a national plan for action on human rights can be another factor that led to this weakness.

Notes

- ^a This annex complements the High Commissioner's report on the human rights situation in Colombia.
- ^b See the document entitled "*Política de Defensa y Seguridad Democrática*" ("Democratic Defense and Security Policy"), Office of the President of the Republic, Ministry of Defense, 2003, p. 15, para. 12.
- ^c Its sponsor withdrew this project due to the fact that it was unable to fulfil the terms contained in the Constitution for its approval during the current legislative session.
- ^d The Colombian Constitution mandates that legislative projects aimed at modifying the Constitution must be approved in eight debates during two ordinary and consecutive sessions (from 20 July to 16 December and from 16 March to 20 June).
- ^e Constitutional Court, press communiqué, 29 April 2003.

Annex IV

ACTIVITIES OF THE OFFICE IN COLOMBIA OF THE UNITED NATIONS HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

1. The High Commissioner for Human Rights of the office in Colombia continued to carry out its mandate in the area of observation, advice, technical cooperation, promotion and dissemination.

Observation

2. The office in Colombia of the High Commissioner fulfils its task with respect to observation based on thematic and geographical priorities that enable analytical and systematic follow-up on the situation of human rights and international humanitarian law in Colombia.

3. During 2003, 168 field missions were carried out and 1,144 complaints were received, of which 936 were admitted.

4. Field missions and the permanent presence in the branch offices in Cali and Medellín, enable the office in Colombia to follow up on the regional and local situation as well as to provide advice to the authorities and institutions of civil society in the field of human rights and international humanitarian law while accompanying local processes undertaken in the areas included in the mandate. In order to facilitate this work, the office in Colombia of the High Commissioner will open a new branch office in Bucaramanga in January 2004.

5. Additionally, although it is difficult to measure their impact, field missions fulfil the purpose of promoting preventive and protective measures for the communities. These visits, carried out mostly with the Colombian authorities, are made to zones in which the presence of the State has been traditionally weak or non-existent.

Advisory services

6. The office in Colombia of the High Commissioner participated in numerous activities related to advising State entities and civil society. In addition to providing documents relating to the compatibility of proposed legislation with international norms, it provided the authorities with advice in the definition of policies and programmes and stimulated follow-up on recommendations in committees and other inter-institutional bodies. Periodic dialogue was established with the authorities, in particular with the Office of the Vice-President, with various ministers, members of Congress and judicial and control bodies. The office in Colombia provided quality and impartial advice to State institutions and civil society organizations. It promoted international human rights and international humanitarian law instruments through forums, workshops and seminars.

7. The office in Colombia aided in substantive and logistical preparation for the carrying out of missions in October 2003 to Colombia by the Special Rapporteurs on the right to education and on contemporary forms of racism, racial discrimination, xenophobia and related forms of intolerance. It issued two publications that afforded a better understanding of their mandates and the fields in which they work.

Technical assistance and cooperation

8. In order to fulfil its mandate to advise governmental and non-governmental institutions, the office in Colombia began with the supposition that initiatives for technical cooperation must promote the active participation of these institutions in tasks that imply respect, protection and guarantees for human rights. International recommendations formulated on this subject, and especially those of the United Nations High Commissioner for Human Rights, constituted the basis for the office in Colombia's development of diverse projects for institutional strengthening and training.

9. In November, the office in Colombia of the High Commissioner signed a letter of understanding with the Office of the Attorney-General aimed at carrying out a project for institutional strengthening, in which the recommendations formulated and addressed to that institution by the High Commissioner were gathered together.

(a) National Plan of Action on Human Rights

10. The office in Colombia of the High Commissioner received a first draft proposal for a concerted National Plan of Action on Human Rights from the Presidential Programme for the Promotion, Respect and Guarantee of Human Rights and the Application of International Humanitarian Law. The office in Colombia has shared its observations with the Office of the Vice-President with respect to this document and has offered its technical cooperation and advice.

(b) Institutional strengthening

11. The studies carried out by the office in Colombia in a number of important State institutions, and the recommendations contained in them, have been the subject of accompaniment and follow-up aimed at contributing to their implementation.

1. Ombudsman's Office

12. National Office of the Ombudsman (DNDP): Based on its study of the civil criminal programme of the Public Ombudsman, four areas of work were developed during the first half of 2003: (a) technical advice in drawing up a study of the functioning of the public defender; (b) establishment of a permanent national observatory on deprivation of liberty in the national sphere; (c) adoption of a system for management and control to enable the measurement of quality, promptness and effectiveness of the service, and (d) technical assistance in the fields of internal regulation and legislative proposals.

13. The office in Colombia has provided advice to the National Office of the Ombudsman regarding legal concepts related to the right to legal defence. In the context of penal reform, it contributed analytical documents comparing the different experiences in Latin America as regards the figure of the public defender. With respect to the proposed legislation on the National System for Public Defenders, the office in Colombia analysed the proposal of the Ombudsman's Office and made contributions and observations in this respect.

14. National Directorate for Receiving and Processing Complaints: The office in Colombia completed its *Manual de Conductas Violatorias de Derechos Humanos* (Manual on Conduct in Violation of Human Rights). This document incorporates national and international jurisprudence and legislation in this field, with the aim of improving the classification that the Ombudsman's Office makes with respect to conduct reported to it that constitutes human rights violations and infractions of international humanitarian law.

2. *Office of the Procurator General*

15. The Procurator General issued the document "*Función preventiva de la Procuraduría en materia de derechos humanos*" ("Preventive function of the Office of the Procurator General in the field of human rights"), drawn up within the framework of the agreement for technical cooperation signed with the office in Colombia. This document has been widely disseminated within the Office of the Procurator as the basis for the work of the institution's employees in the area of prevention.

16. As a follow-up to the study made of the role of the Procurator's Office in disciplinary actions, the office in Colombia drew up the *Guía práctica de pruebas para las investigaciones disciplinarias por violaciones de derechos humanos e infracciones al derecho internacional humanitario* ("Practical guide to evidence in disciplinary investigations for human rights violations and breaches of international humanitarian law"). This document is aimed at public servants charged with investigating human rights violations and establishes guidelines and parameters for action that permit prompt, exhaustive and impartial action.

3. *Inter-institutional project on the situation of persons deprived of their liberty*

17. This project is aimed at strengthening the Office of the Procurator, the Ombudsman's Office, the Ministry of Justice and the National Institute of Penitentiaries and Prisons, with the goal of endowing their work with greater impact in improving the living conditions of persons deprived of their liberty. The project was initiated in July 2003 with co-financing from the European Union.

18. With respect to the Office of the Procurator, the office in Colombia of the High Commissioner has provided advice to the Delegate for Prevention in the Field of Human Rights and Ethnic Affairs in drawing up thematic documents that serve as inputs for the adoption of instructions for internal coordination as well as in the development of a policy for protection and prevention in the field of imprisonment.

19. The Ministry of Justice and the National Institute for Penitentiaries and Prisons (INPEC for its Spanish initials) have facilitated the work of the office in Colombia with all of their offices with the aim of identifying the areas that are to receive assistance and advice as part of the project. Visits to 16 prisons at all levels have been carried out in order to provide suitable advice with respect to their needs. Additionally, a study was completed of the National Penitentiary School and the training of penitentiary personnel in general, a document that will be jointly analysed with INPEC authorities.

20. The Ombudsman's Office has accompanied various visits that were undertaken and has begun a process of active intervention with the Delegate for Criminal Policy and the Regional Offices of the Ombudsman in order to formulate an institutional strategy that will permit the strengthening of this control organ in the field of penitentiaries and prisons.

(c) Training in human rights and international humanitarian law

21. Training in the field of human rights and international humanitarian law for governmental institutions and civil society organizations, as well as for the agencies of the United Nations system, continues to be a very important activity for the office in Colombia. The development of techniques for teaching these subjects has made it possible to update this teaching and involve the recipients more closely with human rights in an open and active manner. With respect to the publications that support this training, updates were made of compilations of international human rights law, international humanitarian law and international criminal law.

22. Training for public servants: The office in Colombia, within the framework of agreements signed with diverse State institutions, has carried out courses and workshops for training in human rights and international humanitarian law with: (a) 7 congressmen, 30 advisers and collaborators from this branch; (b) 357 public servants from the entities charged with supervising the legality of actions on the part of the Government (Office of the Procurator, Ombudsman's Office and the municipal ombudsmen); (c) 34 military penal judges; (d) 80 directors and aspiring directors of prisons and penitentiaries, and 60 guards and custodial and supervisory staff from the INPEC; (e) 141 magistrates, judges and prosecutors from the College of Judges and Prosecutors of Antioquia; and (f) 52 members of the network of trainers of the justice sector.

23. Training for municipal ombudsmen: During the period 2002-2003, 90 per cent of the country's municipal ombudsmen have been the beneficiaries of the training programme in human rights, which contributed towards strengthening the important work carried out by these functionaries. The populations of 980 of the country's 1,098 municipalities have benefited from the presence of a local public servant who is more able to provide them with representation and defence in the field of human rights. This year, 16 training workshops, 4 in evaluation and validation and a national forum on municipal ombudsmen were carried out.

24. The programme benefits from the inter-institutional effort represented by the agreement signed between the Office of the Procurator, the Ombudsman's Office and the Office in Colombia of the High Commissioner, with co-financing on the part of the European Union.

25. The project intends to invigorate the functions fulfilled by the municipal ombudsmen in defence of human rights. A sense of belonging with the State Procurator's offices has been encouraged among municipal ombudsmen and joint actions between the Office of the Procurator and the Ombudsman's Office aimed at strengthening this institution regionally and locally, have been promoted.

26. The production of teaching tools has facilitated the Municipal Ombudsmen's work of dissemination, prevention and protection of human rights. The Institute for Studies of the State Procurator's offices will be entrusted with all of these tools and will undertake the future formation of municipal ombudsmen.

27. International symposium on human rights and international humanitarian law: The College of Judges and Prosecutors of Antioquia, with the support of the office in Colombia and the Embassy of Sweden, carried out a symposium in Medellín that was attended by 150 participants and included presentations by distinguished national and international speakers.

28. Programme of scholarships for human rights defenders: The office in Colombia of the High Commissioner, the Universidad Alcalá de Henares of Spain and the American University of the United States awarded five scholarships for human rights studies to human rights defenders and public servants.

29. Civil society and the Church: A basic course on human rights and national protection mechanisms was given in Rivera (Huila) to 30 priests, religious workers and lay people from the diocese of San Vicente del Caguan and the diocese of Florencia. At the same time, the office in Colombia and the Centre for Research, Training and Information for the Amazon Service has agreed to execute the project "Training for pastoral agents of the diocese of Florencia and the Apostolic Vicariate of San Vicente del Caguan-Puerto Leguizamo from the perspective of rights".

30. The office in Colombia and the organization *Planeta Paz* ("Peace Planet") drew up a communication manual that will be published in early 2004. Also, a document was written on the right to information for low-income sectors of society, a document that was used in the preliminary work of the World Conference on the right to communication held in late 2003.

31. Global Programme "Assisting Communities Together (ACT)": Seven projects for training and promotion in human rights were executed in the departments of Nariño, Arauca, Boyacá, Chocó, Antioquia, Caldas and Bolívar.

32. United Nations system: In fulfilment of the Plan for Action contained in the Secretary-General of the United Nations' reform programme, the office in Colombia has initiated a close working relationship with the Resident Coordinator and the representatives of the system's agencies in order to gradually incorporate human rights as a central focus of its programmes, plans and activities. Four courses for training and up-dating in human rights, humanitarian law and international criminal law were provided to 79 United Nations system employees.

Information, promotion and dissemination

33. With the goal of reaching the most remote and isolated populations, an agreement was signed with the Radio Nederland Training Center. The office in Colombia received 2,000 CDs containing children's stories about human rights, which are disseminated by 300 community radio stations throughout the country through the radio programme *Naciones Unidas Manos Amigas* (United Nations, Friendly Hands).

34. Among the publications created by the office in Colombia, it is worth mentioning the 5,000 copies of *Compilación de Derecho Penal Internacional* (Compilation of International Criminal Law); 3,000 copies of the *Informe annual* (Annual Report); 20,000 newspaper supplements of the *Recomendaciones para Colombia 2003* (Recommendations for Colombia 2003); 20,000 copies of the pocket edition of the Universal Declaration of Human Rights; 40,000 copies of the Universal Declaration (children's version); and 10,000 copies of the calendar *Colombia: Imágenes y realidades 2004* (Colombia: Images and Realities 2004) were printed for nationwide distribution. The total number of copies of publications of the office in Colombia distributed throughout the territory of Colombia reached 100,000.

35. The office in Colombia participated in numerous activities (seminars, forums, workshops and conferences) and was present at the Bogotá Book Fair where all of its publications were for sale. Within the framework of its work with the media, the office in Colombia organized nine workshops with regional journalists and three thematic discussions with journalists from Bogotá. Training was provided to 170 journalists.

36. Advice was provided to different civil society organizations with respect to managing communications, including the Fundación Dos Mundos (the "Two Worlds Foundation") on creating human rights murals in the department of Cauca. The office in Colombia disseminated information with various public libraries in Bogotá and organized a painting contest on human rights with children from six different schools.

37. The office in Colombia issued 37 press releases and organized eight press conferences. There appeared 1,100 press articles, 700 radio reports and 290 television reports concerning the office.

38. A National Photography Contest on human rights was undertaken jointly with the Fundación Dos Mundos, in which professional and amateur photographers, graphic reporters and students participated. An exposition of 100 photographs on human rights, out of the 1,130 submitted to the contest, was presented in the National Museum of Bogotá.

39. The office in Colombia commissioned an opinion poll with respect to its image and impact. The results showed that all of the sectors interviewed considered the presence of the office and the work it is carrying out to be of great importance for the country.
